

قياس حجم مضاعف الانفاق الحكومي في مصر باستخدام نهج الدلو (Bucket Approach)

*المراسلة:

fatma.hamed@nub.edu.eg

^١ مدرس مساعد - كلية إدارة أعمال- جامعة النهضة^٢ أستاذ الاقتصاد - وكليل كلية التجارة - جامعة عين شمس^٣ أستاذ الاقتصاد - جامعة ايسترن إلينوي- الولايات المتحدة الأمريكيةأ. فاطمة يوسف حامد ^١أ.د/ تامر راضي ^٢أ.د/ احمد صبري أبوزيد ^٣

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير حجم مضاعف الإنفاق الحكومي في مصر باستخدام منهجية "الدلو (Bucket Approach)، التي طُورت أساسًا من قبل Batini et al. (2014) كأداة تحليلية مبسطة لقياس فعالية السياسة المالية، لا سيما في الاقتصادات التي تعاني من ندرة البيانات أو عدم اتساقها. يعتمد هذا المنهج على تصنيف عدد من العوامل الهيكلية والظرفية التي تؤثر في سلوك المضاعف المالي، وتحديد مدى تأثير كل عامل في تكوين الاستجابة الاقتصادية للإنفاق الحكومي.

يقوم النهج على تقسيم الزمن إلى "دلاء (Buckets) زمنية – غالبًا سنوية – تُستخدم لقياس الأثر التراكمي لصدمات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي. ويتميز هذا النموذج بمرونته مقارنة بالنماذج القياسية التقليدية، حيث يسمح بتقدير التأثير التدريجي للسياسات المالية، مع مراعاة التفاعلات الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية، خاصة في أوقات الأزمات والتحول الاقتصادي.

تم تطبيق هذه المنهجية على الاقتصاد المصري من خلال تحليل خمسة عوامل هيكلية: درجة انفتاح التجارة، جمود سوق العمل، حجم المبيعات التلقائية، نظام سعر الصرف، ومستوى الدين العام. وقد أظهرت نتائج التقييم أن مصر تسجل نقطتين فقط من أصل خمسة، ما يُصنفها ضمن الدول ذات "المضاعف المالي المنخفض" (٠,٣)، وهو ما يعكس محدودية الأثر المتوقع للسياسة المالية التوسعية في دفع النمو الاقتصادي، خاصة في ظل انفتاح تجاري مرتفع، ومستوى دين عام كبير، ونظام سعر صرف غير ثابت.

تشير الدراسة إلى ضرورة أخذ العوامل الظرفية مثل مرحلة دورة الأعمال والسياسة النقدية السائدة في الاعتبار عند تعديل حجم المضاعف المحتمل. ففي ظل ركود اقتصادي أو سياسة نقدية توسعية، قد يرتفع المضاعف مؤقتًا، رغم تقييمه الهيكلي المنخفض. وبذلك، توفر الدراسة أداة تحليلية فعالة لصناع القرار لتقدير فعالية التدخلات المالية، مع تسليط الضوء على أهمية الإصلاحات الهيكلية لرفع كفاءة الإنفاق العام

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، مضاعف الإنفاق الحكومي، نهج الدلو

Abstract

This study aims to estimate the size of the government spending multiplier in Egypt using the Bucket Approach, originally developed by Batini et al. (2014) as a simplified analytical tool to assess the effectiveness of fiscal policy, particularly in countries characterized by limited or inconsistent data availability. This methodology is based on classifying a set of structural and cyclical factors that are believed to significantly influence the behavior of the fiscal multiplier, and on determining the weight of each factor in shaping the economic response to public spending.

The approach involves dividing the post-shock time horizon into temporal "buckets"—typically on an annual basis—to measure the cumulative impact of government spending shocks on GDP. Compared to traditional econometric models, the Bucket Approach offers greater flexibility, enabling a dynamic assessment of fiscal policy impacts, especially during times of economic crises or structural transitions.

The methodology was applied to the Egyptian economy by evaluating five key structural factors: trade openness, labor market rigidity, the size of automatic stabilizers, exchange rate regime, and the level of public debt. The assessment results indicate that Egypt scores only 2 out of 5, which categorizes it as a country with a low fiscal multiplier (ranging between 0.3 and 0.6). This reflects the limited expected impact of expansionary fiscal policy on economic growth, particularly given the high degree of trade openness, elevated public debt levels, and the prevailing managed float exchange rate system.

The study further emphasizes the importance of accounting for cyclical conditions—such as the phase of the business cycle and the stance of monetary policy—when interpreting or adjusting the estimated multiplier. In times of economic downturn or under expansionary monetary policy, the fiscal multiplier may temporarily increase, despite a low structural score. Accordingly, this study provides policymakers with a practical tool for evaluating the effectiveness of fiscal interventions while highlighting the necessity of structural reforms to enhance the efficiency of government expenditure.

Keywords: Government Spending, Fiscal Multiplier, Bucket Approach

مقدمة:

تُعرّف السياسة المالية بأنها الإطار الذي تتبناه الدولة لإدارة مواردها المالية وتوجيهها بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، من خلال التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي وضبط دورات النمو والتقلب. وتستند هذه السياسة إلى مجموعة من الأدوات الرئيسة التي تُعد وسائلها التنفيذية، وتشمل النظام الضريبي بمختلف أشكاله، والإنفاق العام الموجه لدعم التنمية وتحفيز القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى إدارة الدين العام كآلية للحفاظ على الاستقرار المالي. وبالتكامل بين هذه الأدوات، تتمكن الحكومات من تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي وضمان العدالة الاجتماعية.

تُعدّ فعالية السياسة المالية من الركائز الأساسية في تحليل ديناميكيات الاقتصاد الكلي، نظرًا لدورها المحوري في حفز الطلب الإجمالي، واستعادة الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق النمو المستدام، خاصة في فترات الركود والاضطرابات الاقتصادية. ويُعدّ مفهوم المضاعف المالي إحدى الأدوات التحليلية التي تُستخدم لتقييم مدى استجابة الناتج المحلي الإجمالي للتغيرات في مكونات الإنفاق العام، وقياس الأثر الكلي للسياسات المالية التوسعية على النشاط الاقتصادي.

رغم الأهمية الكبيرة لهذا المفهوم، إلا أن تقدير حجم المضاعف المالي يواجه عدة تحديات في الاقتصادات النامية، أبرزها محدودية البيانات الإحصائية، وتقلب السياسات، وغياب الاستقرار الهيكلي والمؤسسي. وقد أفضت هذه التحديات إلى تنامي الاهتمام بما يُعرف بالمناهج غير التجريبية التي تعتمد على الخصائص الاقتصادية والمؤسسية الهيكلية للدول محل الدراسة، بعيدًا عن التقديرات الكمية المباشرة، التي قد تتأثر بالتشوهات الإحصائية أو ضعف جودة البيانات.

في هذا السياق، برز "نهج الدلو" (Bucket Approach) كإطار تحليلي نوعي متماسك، طوره Batini et al. (2014) ضمن دراسات صندوق النقد الدولي، لتقييم فعالية الإنفاق الحكومي، خصوصًا في الدول التي تعاني من ضعف البنية الإحصائية ومحدودية الأدوات التحليلية المتاحة. يستند هذا النهج إلى تقييم عدد من الخصائص الهيكلية والظرية التي تؤثر جوهريًا على حجم المضاعف المالي، مثل: درجة الانفتاح التجاري، ومرونة سوق العمل، وحجم المثلثات التلقائية، ونظام سعر الصرف، ومستوى الدين العام، إلى جانب الاعتبارات الظرفية المرتبطة بدورة الأعمال والسياسات النقدية المصاحبة.

وتكمن أهمية هذا النهج في أنه يقدم بديلًا تحليليًا مرئيًا وقابلًا للتطبيق في البيئات الاقتصادية منخفضة القدرات الإحصائية، كما يسمح بتقدير الأثر التراكمي للإنفاق الحكومي عبر أفق زمني ممتد، عادةً خمس سنوات، بدلًا من الاكتفاء بتقدير الأثر الآني أو قصير الأجل. كما أن "نهج الدلو" لا يفترض استجابة خطية للناتج المحلي، بل يأخذ في الاعتبار التفاعل المعقد بين صدمات الإنفاق الحكومي والعوامل الاقتصادية البنوية، ما يجعله أكثر واقعية وملاءمة لتحليل السياسات المالية في الاقتصادات الناشئة.

وقد أظهرت النتائج التجريبية التي قدمها Batini et al. (2014) أن حجم المضاعف المالي يختلف بدرجة كبيرة باختلاف البنية الاقتصادية والمؤسسية، حيث تكون المضاعفات أكثر ارتفاعاً في الدول التي تتسم بجمود سوق العمل، وانخفاض درجة الانفتاح التجاري، وضعف أدوات التثبيت التلقائي، واستقرار نظام سعر الصرف، ومستويات معتدلة من الدين العام. وفي المقابل، تنخفض المضاعفات المالية بشكل ملحوظ في البيئات الاقتصادية التي تتسم بمرونة زائدة في الأسواق، أو ارتفاع مستويات الدين، أو التقلبات الحادة في أسعار الصرف.

وفي ضوء ما تقدم، تهدف هذه الدراسة إلى تقدير حجم مضاعف الإنفاق الحكومي في مصر باستخدام "نهج الدلو" بوصفه أداة تحليلية نوعية غير تجريبية، وذلك من خلال تحليل السمات البنوية والاقتصادية التي تُميز الاقتصاد المصري، بالاستناد إلى بيانات رسمية موثوقة صادرة عن البنك الدولي والبنك المركزي المصري. ويسعى هذا التحليل إلى تقديم تقدير تقريبي لحجم المضاعف المالي في مصر، مع مراعاة تأثير كل من العوامل الهيكلية والظرفية، بما يسمح بفهم أعمق لفعالية السياسة المالية ومدى قدرتها على تحفيز النمو الاقتصادي.

مشكلة الدراسة:

تُعد السياسة المالية من أبرز أدوات إدارة النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لما لها من قدرة – وفق الفكر الكينزي – على تحفيز الطلب الكلي وتوليد الدخل الحقيقي عبر قناتي الإنفاق الحكومي والضرائب. وقد برزت أهمية هذا الدور بوضوح خلال فترات الأزمات الاقتصادية الكبرى، مثل الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ وجائحة كوفيد-١٩، حيث لجأت العديد من الدول إلى التوسع المالي كوسيلة لتعزيز الاستقرار والنمو.

ورغم ذلك، تظل فعالية السياسات المالية محل جدل واسع في الأدبيات الاقتصادية، خاصة عند تقييم أثرها الكمي عبر مفهوم "مضاعف الإنفاق الحكومي"، وهو مؤشر يتأثر بعدة محددات بنيوية وظرفية، منها: درجة الانفتاح التجاري، مرونة الطاقة الإنتاجية، مستوى الدين العام، سرعة دوران النقود، وحساسية الاستثمار الخاص لتغيرات أسعار الفائدة. فبينما ترى المدرسة الكلاسيكية أن الإنفاق الحكومي يعيد توزيع الموارد دون تحقيق زيادة صافية في الناتج، تؤكد المدرسة الكينزية أن له دوراً محفزاً للنمو، خصوصاً في أوقات الركود. وفي المقابل، تطرح فرضية "المعادلة الريكاردية" أن تمويل هذا الإنفاق – سواء بالضرائب أو الاقتراض – قد يدفع الأفراد لتقليص استهلاكهم توقعاً لضرائب مستقبلية، مما يحدّ من الأثر المرجو. كما تشير النماذج الكينزية الحديثة إلى أن التوسع المالي قد يقود إلى ضغوط تضخمية، في حين تحذر المدرسة النقدية من أن زيادة الإنفاق قد ترفع أسعار الفائدة وتزاحم الاستثمار الخاص.

في السياق المصري، تتسم السياسة المالية بخصوصية ناتجة عن التداخل الوثيق بينها وبين السياسات النقدية، إضافة إلى تغير أولويات الإنفاق العام تبعاً للتحويلات الاقتصادية والسياسية منذ التسعينيات وحتى اليوم. إلا أن الدراسات التطبيقية وغير تطبيقية التي تقيس بدقة حجم مضاعف الإنفاق الحكومي في مصر وتحدد أثره على استقرار النمو الاقتصادي ما زالت محدودة،

خصوصًا في ضوء تباين فعالية هذا المضاعف عبر المراحل الزمنية المختلفة وسياسات الاقتصاد الكلي من هنا، تتمثل مشكلة الدراسة في غياب تقدير كمي أو تقريبي محدث ودقيق لمقدار مضاعف الإنفاق الحكومي في مصر، وغياب تحليل معمق للعوامل التي قد تعزز أو تقوض فاعليته في دعم استقرار النمو الاقتصادي، مع الأخذ في الاعتبار التفاعل بين السياسة المالية والسياسة النقدية خلال الفترة الدراسة

تساؤلات الدراسة:

١. ما الحجم التقريبي لمضاعف الإنفاق الحكومي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢)؟
٢. إلى أي مدى أسهم الإنفاق الحكومي في تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الكلي؟
٣. ما العوامل الاقتصادية والهيكلية التي عززت أو قيدت فاعلية المضاعف؟
٤. كيف أثر تفاعل السياسة المالية مع السياسة النقدية على كفاءة الإنفاق العام في مصر؟

فجوة الدراسة:

تتمثل فجوة الدراسة في سد الفجوة البحثية في الأدبيات الاقتصادية، عبر تقديم إطار منهجي بديل لتقدير المضاعف المالي، يمكن أن يُستخدم من قبل صناع السياسات والمؤسسات المالية الدولية في تقييم الأثر الكلي للبرامج المالية، خصوصًا في ظل بيئات تعاني من فجوات معرفية وإحصائية. وتُعد هذه المقاربة ذات أهمية خاصة لمصر، نظرًا لتعقيد المشهد المالي والاقتصادي، وتداخل العوامل المؤثرة في كفاءة الإنفاق العام، وتعدد السياسات الاقتصادية المتبعة على مدار العقود الأخيرة.

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

١. تحليل فعالية السياسة المالية في مصر من خلال تقدير حجم مضاعف الإنفاق الحكومي باستخدام منهج غير تجريبي يعتمد على الخصائص الهيكلية والظرية للاقتصاد المصري.
٢. تطبيق "نهج الدلو" (Bucket Approach) بوصفه أداة نوعية لتقدير حجم المضاعف المالي، مع استعراض شامل للعوامل الاقتصادية التي تؤثر في فعالية الإنفاق العام في السياق المصري.
٣. تصنيف البيئة الاقتصادية المصرية وفق مؤشرات منهجية تم تطويرها من قبل Batini et al. (2014) لتقييم مدى استعداد الاقتصاد المصري لتحقيق استجابات توسعية فعالة تجاه سياسات الإنفاق.

٤. إبراز أوجه القصور أو القيود الهيكلية التي قد تُضعف من أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي، وتقديم إطار تحليلي يُسهم في توجيه السياسة المالية نحو مزيد من الكفاءة والفعالية.

٥. سد الفجوة البحثية القائمة في الأدبيات العربية والمصرية فيما يتعلق باستخدام منهجيات غير تقليدية في تقدير فعالية أدوات السياسة المالية، وتوفير مرجعية علمية يمكن البناء عليها في دراسات مستقبلية أو في إعداد تقييمات سياسات عامة مبنية على الأدلة.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة في تحليلها على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استخدام أداة "نهج الدلو" (Bucket Approach)، والتي تقوم على تقييم مجموعة من الخصائص الهيكلية والظرية التي تؤثر في فعالية السياسة المالية. وقد تم الاستناد إلى النموذج المفاهيمي الذي وضعه Batini et al. (2014) ضمن سلسلة أبحاث صندوق النقد الدولي، والذي يفترض أن أثر السياسة المالية – وتحديدًا الإنفاق الحكومي – لا يتحدد فقط بحجمه المطلق، بل يتأثر بمجموعة من العوامل المؤسسية والاقتصادية التي تختلف من دولة إلى أخرى.

وقد تم تطبيق هذا النهج على الحالة المصرية من خلال الخطوات الآتية:

١. تحديد الخصائص الهيكلية للاقتصاد المصري وفق خمس محددات رئيسية: درجة الانفتاح التجاري، مرونة سوق العمل، قوة أدوات التثبيت التلقائي، نظام سعر الصرف، ومستوى الدين العام.
٢. تحليل العوامل الظرفية المؤقتة المرتبطة بدورة الأعمال والسياسة النقدية المصاحبة، لما لها من تأثير مباشر في تضخيم أو تقليص أثر السياسة المالية.
٣. تجميع المؤشرات الكمية والنوعية من بيانات البنك الدولي، البنك المركزي المصري، وزارة المالية، وتقارير صندوق النقد الدولي، لتقييم كل محدد على حدة، في إطار نهج الدلو الذي طوره Batini et al. (2014)، والذي يعتمد الترميز الثنائي (Binary Coding) كآلية معيارية لتصنيف وتبويب المحددات الهيكلية والظرية المؤثرة في المضاعف المالي (Fiscal Multiplier). ويُعرّف الترميز الثنائي، في السياق القياسي، بوصفه أسلوبًا لتخصيص إحدى قيمتين عدديتين فقط لمتغير نوعي، بحيث تعكس القيمة 1 انتماء المحدد إلى فئة العوامل التي من شأنها تعزيز قيمة المضاعف المالي وزيادة فاعلية السياسة المالية، في حين تعبر القيمة 0 عن وقوع المحدد ضمن العوامل التي تحد من المضاعف أو تقلل أثره. وتستند هذه الآلية إلى خاصية الطبيعة الثنائية (Dichotomous Nature) التي تسمح بتبسيط الظواهر الاقتصادية المعقدة إلى حالات قابلة للمقارنة المعيارية، بما يتيح دمج المؤشرات المختلفة في مصفوفة تقييم موحدة، واستخلاص توصيف كمي لبيئة المضاعف، سواء كانت مرتفعة، متوسطة،

- منخفضة، أو منخفضة جدًا. ويُمثل هذا النهج أداة تحليلية متقدمة تُمكن الباحث من الربط بين الخصائص المؤسسية والاقتصادية للدولة وبين التقديرات التجريبية لأثر السياسة المالية
٤. احتساب مجموع الدرجات النهائية وتفسيرها وفق مصفوفة Batini لتحديد ما إذا كانت البيئة المصرية تتسم بمضاعف منخفض جدًا، منخفض، متوسط، أو مرتفع.
٥. تحليل النتائج المتحصّل عليها في ضوء الأدبيات النظرية والتجريبية الحديثة، وبيان ما إذا كانت نتائج الاقتصاد المصري تتسق مع الاتجاهات العامة للدول النامية أو تمثل نمطًا خاصًا يتطلب معالجة سياسية مختلفة.

فرضية الدراسة:

- من خلال النظريات والآراء الاقتصادية المختلفة حول فاعلية مضاعف الإنفاق الحكومي في دعم استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي، تتمثل فرضية الدراسة في:
- لا يزال حجم مضاعف الانفاق الحكومي في مصر منخفض مما انعكس على فعالية السياسة المالية.
 - لمضاعف الانفاق الحكومي إثر طفيف على معدلات النمو الاقتصادي في مصر.

حدود البحث:

- تقع الدراسة في ثلاث حدود تمثل الأطر الأساسية الثلاث للدراسة وذلك على النحو الآتي:
- **الحدود الموضوعية:** تتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في دراسة مضاعف الأنفاق الحكومي في مصر: وتقييم دوره في الفعلي في دعم استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة، وغيرهم.
 - **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية للدراسة في دراسة مضاعف الأنفاق الحكومي في مصر.
 - **الحدود الزمنية:** تغطي الدراسة فترة زمنية تمتد من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٢٢ وتغطي هذه الفترة محاولات مصر لتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي المدعم من صندوق الدولي خلال فترة التسعينات من القرن الماضي، وكذلك الأحداث التي شهدتها العالم منذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١ وحدوث الأزمة العالمية المالية في ٢٠٠٨، وايضا تغطي هذه الفترة عدم الاستقرار الذي شهده الاقتصاد المصري خلال أحداث يناير ٢٠١١ الى ٢٠١٣ بالإضافة الى ان هذه الفترة تغطي بدا الاستقرار الذي شهده الاقتصاد المصري وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي المدعم من صندوق النقد الدولي خلال الفترة من ٢٠١٦ الى ٢٠١٩ وكذلك تحرير سوق الصرف الأجنبي في ٤ نوفمبر ٢٠١٦ ، بالإضافة الى أزمة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية وما خلفته هذه

الازمات من أثار سلبية علي الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد المصري بشكل خاص

الدراسات السابقة

1. Batini, N., Eyraud, L., & Weber, A. (2014)

في هذه الدراسة التي قدمها صندوق النقد الدولي، طوّر الباحثون طريقة مبسطة لحساب المضاعف المالي باستخدام بيانات محدودة ونموذج bucket approach وقد اختبرت المنهجية على عدة بلدان نامية ومتقدمة لتقييم دقة النتائج. وركزت الدراسة على تأثير الصدمات المالية قصيرة الأجل على الناتج المحلي الإجمالي. من أبرز نتائج الدراسة أن المضاعف المالي يعتمد بشكل كبير على ظروف الاقتصاد الكلي، وأن تأثير الإنفاق الحكومي يكون أكبر خلال فترات الركود. كما أظهرت المنهجية إمكانية استخدامها كأداة تحليلية لصانعي السياسات¹.

2. IMF (2021). *Aggregate and Sectoral Effects with an Application to Slovenia*.

استخدمت هذه الورقة نموذج bucket approach إلى جانب نموذج VAR لتقدير المضاعف المالي في سلوفينيا. تم التفريق بين الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي على المستوى القطاعي. توصلت الدراسة إلى أن المضاعف المالي للإنفاق الاستثماري أعلى من نظيره الاستهلاكي، وخاصة في القطاعات كثيفة العمالة. كما أوصت بتحفيز الإنفاق العام الموجه للقطاعات المنتجة لتحقيق أعلى أثر مضاعف ممكن².

3. IMF (2020). *A Simple Macroeconomic Model for Policy Analysis: An Application to Cambodia*.

في هذه الورقة، تم دمج نهج الدلو ضمن نموذج كلي-مالي بسيط لتقييم أثر السياسات المالية في كمبوديا. اعتمد الباحثون على بيانات سلسلة زمنية تمتد لعدة سنوات وقاموا بتقدير الاستجابات الناتجة عن تغيرات الإنفاق. أظهرت النتائج أن المضاعف المالي في كمبوديا يتراوح بين ٠,٧ و ١,٢ في الأجل القصير، مع اختلافه حسب نوع الإنفاق وحالة الاقتصاد. كما أكدت الدراسة أهمية الاستقرار المالي في تعزيز فعالية السياسة المالية³.

¹ Batini, N., Eyraud, L., Forni, L., & Weber, A. (2014). Fiscal multipliers: Size, determinants, and use in macroeconomic projections. International Monetary Fund. IMF Technical Notes and Manuals No. 14/04.

² International Monetary Fund. (2021). *Aggregate and Sectoral Effects with an Application to Slovenia* (IMF Working Paper 2021/118). Washington, DC: IMF

³ International Monetary Fund. (2020). *A Simple Macroeconomic Model for Policy Analysis: An Application to Cambodia* (IMF Working Paper 2020/202). Washington, DC: IMF.

4. IMF (2018). Empirical Estimation of Fiscal Multipliers in MENA Oil-Exporting Countries with an Application to Algeria.

هدفت الدراسة إلى تقدير المضاعفات المالية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المصدرة للنفط باستخدام نهج الدلو، مع تطبيق خاص على الجزائر. تم تحليل البيانات باستخدام نموذج SVAR ودراسة الاستجابات الديناميكية. أظهرت النتائج أن المضاعف المالي في الجزائر منخفض نسبياً، بسبب الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، وضعف قاعدة الإيرادات الضريبية. كما تم اقتراح تنويع مصادر الدخل لتحسين فعالية الإنفاق العام¹.

5. British University in Egypt (2024). Measuring Fiscal Multipliers in Egypt: Applying the Bucket and SVAR Approaches.

طبقت هذه الدراسة نهج الدلو بالتوازي مع نموذج SVAR لتقدير المضاعف المالي في مصر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٢. وتم التفريق بين الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري الحكومي وتأثير كل منهما على الناتج المحلي. خلصت الدراسة إلى أن المضاعف المالي للإنفاق الاستثماري كان أكبر (١,٣) مقارنة بالإنفاق الاستهلاكي (٠,٦). كما أوصت الدراسة بإعادة هيكلة أولويات الإنفاق العام والتركيز على التحفيز الإنتاجي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام².

التعليق على الدراسات السابقة:

تُعد الدراسات التي استخدمت منهج الدلو (Bucket Approach) في قياس المضاعف المالي من المحاولات التطبيقية المهمة لتبسيط عملية التقدير وتكييفها مع محدودية البيانات، خاصة في البلدان النامية. وقد تنوعت هذه الدراسات من حيث الدول التي تم تطبيق النموذج عليها، وطبيعة البيانات، والافتراضات الأساسية المتعلقة بظروف الدورة الاقتصادية.

أظهرت الدراسات أن قيمة المضاعف المالي تختلف باختلاف موقع الاقتصاد ضمن الدورة الاقتصادية، حيث يكون المضاعف أعلى في فترات الركود مقارنة بفترات الانتعاش، وهو ما يتماشى مع النظرية الكينزية. كما كشفت عن تباين كبير في فعالية أدوات السياسة المالية؛ حيث اتضح أن الإنفاق العام عادة ما يكون أكثر فعالية من التخفيضات الضريبية في تحفيز النمو على المدى القصير.

من ناحية منهجية، تميزت هذه الدراسات ببساطة الأسلوب ووضوح الفرضيات، إلا أنها تواجه عدة قيود، أهمها الاعتماد على تقديرات مرجعية لقيم الميل الحدي للاستهلاك ومعدلات التسرب

¹ International Monetary Fund. (2018). *Empirical Estimation of Fiscal Multipliers in MENA Oil-Exporting Countries with an Application to Algeria* (IMF Working Paper 2018/124). Washington, DC: IMF.

² Saher . (2024). Measuring Fiscal Multipliers in Egypt: Applying the Bucket and SVAR Approaches. *American Journal of Accounting*, 44(4), 349–366

إلى الاستيراد، مما قد يؤثر على دقة النتائج. إضافة إلى ذلك، فإن تجاهل التفاعلات الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية – والتي تراعيها النماذج الهيكلية مثل SVAR أو DSGE – يُعد من أبرز الانتقادات الموجهة لهذا المنهج.

ورغم تلك القيود، فإن دراسات منهج الدلو قد وفرت أدلة أولية مهمة، وأسهمت في بناء فهم مبدئي لسلوك المضاعف في سياقات اقتصادية مختلفة، خاصة في غياب بيانات كافية لبناء نماذج ديناميكية أكثر تعقيداً. وبالتالي، فإن هذه الدراسات تُعد تمهيداً مناسباً للدراسات التي تستخدم نماذج أكثر تطوراً مثل SVAR لتقديم تقديرات أكثر دقة وديناميكية لحجم المضاعف المالي.

المطلب الأول: مفهوم مضاعف الانفاق وتطوره

مفهوم المضاعف وتطوره:

تعريف المضاعف multiplier: هو العملية الناتجة عن زيادة أولية في أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تقود في نهاية المطاف إلى زيادة أكبر لمتغير آخر؛ ولهذا يطلق على هذه العملية أثر المضاعف فيقال مضاعف الاستثمار أو مضاعف التجارة الخارجية، إلخ.

مضاعف الاقتصاد economic multiplier هو مقياس كمي لأثر اقتصادي، وهو اعتراف صريح بأن الاقتصادات المحلية، أو القومية، أو حتى العالمية هي عبارة عن شبكة مترابطة لمجموعة من النشاطات الاقتصادية وعندما يحدث تغير في مكان أو جزء ما من الشبكة فإن تأثيراته ستتضاعف أو تتكاثر في المكان ذاته وفي كل مكان من ذلك النظام¹.

ويعرف المضاعف: أنه المقدار الذي يتغير به الدخل القومي وذلك عند حدوث زيادة في أحد مكونات الانفاق أو الطلب المستقل، حيث أنه يمثل القيمة التي سوف يتغير إليها الدخل وذلك نتيجة لتغير الانفاق المستقل بوحدة احده، كما يقيس المضاعف المالي العلاقة بين السبب والنتيجة للتغيرات الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي (على النحو المنصوص عليه في التغيرات على المدى الحقيقي لفئة من الميزانية المالية، مع قياس المدخلات والمخرجات بنفس البعد)².

واختلفت النظريات الاقتصادية والدراسات التجريبية حول الآثار الاقتصادية الكلية وكفاءة السياسة المالية عن طريق آلية المضاعفات المالية، حيث يتأثر حجم مضاعف الانفاق الحكومي بمجموعة من المحددات منها سرعة دوران النقود، والانفتاح التجاري، ومرونة الجهاز الإنتاجي، ومستوي الدين العام، ومرونة الاستثمارات لسعر الفائدة، وبالرغم من الأهمية الكبيرة التي أعطاها كينز لتأثير المضاعف، فإن بعض المدارس الفكرية الاقتصادية ترفض أو تقلل من أهميته، خاصة على المدى الطويل، وسيتم توضيح ذلك فيما يلي:

¹ DORNBUSCH, F. S. (1989). *Macroeconomics*. (McGraw-Hill), New York.

² مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك سعود، دار المريخ للنشر، ص ١١٥

أولاً: بزوغ فكرة المضاعف قبل كينز:

يعد المفكر الاقتصادي الإنجليزي "ريتشارد كاهن" هو أول من أشار إلى فكرة المضاعف وذلك من خلال الإشارة له في مقال بعنوان "العلاقة بين الاستثمار المحلي والبطالة" وذلك في عام ١٩٣١، حيث قام كاهن في ذلك المقال بالتأكيد على أن الوظائف الأولية للاستثمار هي تلك الوظائف الناتجة عن الاستثمار الجديد، أما بالنسبة للوظائف الثانوية فهي تنتج عن الانفاق الخاص بالموظفين الجدد، حيث أنه في حالة توظيف عامل آخر جديد نتيجة استثمار جديد يحصل العامل على دخل جديد يقوم بتوجيه جزء منه إلى الاستهلاك، وعليه فإنه يساهم هو أيضاً بتوظيف عمال جدد وخلق دخول جديدة، ومن خلال ذلك لخص "كاهن" هذه العملية المتسلسلة والتراكمية بما أطلق عليه "مضاعف التوظيف" والذي يعمل على قياس أثر الاستثمارات الجديدة على حجم التوظيف^١.

ثانياً: المضاعف وفقاً لآراء كينز:

استند جون مينارد كينز في تحليلاته حول المضاعف على ما جاء به الاقتصادي الإنجليزي "ريتشارد كاهن" والذي عرف المضاعف وفقاً لذلك بأنه التغير الناتج لتغير أحد مكونات الطلب الكلي، حيث يكون الانفاق الاستهلاكي هو أساس عملية المضاعف، وعليه فإن كينز يربط بين الدوافع النفسية للأفراد التي تؤثر على حجم الاستهلاك وحجم المضاعف^٢.

يشير مضاعف الانفاق الحكومي إلى ذلك التغير الذي ينشأ نتيجة تغير الانفاق العام وحسب آراء كينز فإن الميل الحدي للاستهلاك يمثل التأثير الأكبر على حجم المضاعف، حيث أنه يشير إلى نسبة الزيادة في الاستهلاك نتيجة إلى الزيادة في الدخل، وعليه كلما ارتفع الميل الحدي للاستهلاك كلما ارتفع حجم المضاعف^٣.

ويزداد المضاعف بزيادة الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه ويختلف الأثر الذي يحدثه المضاعف باختلاف مرونة وتوسع الجهاز الانتاجي، فكلما كان هذا الجهاز مرناً وقادراً على التجاوب للزيادات المتتالية في الاستهلاك، أنتج المضاعف أثره بشكل ملموس وهذا ما يحدث في الدول المتقدمة حيث الاستهلاك يتسم بطول دورته المتتالية والانتاج على جانب كبير من المرونة، أما الدول النامية فأثر المضاعف بها ضعيف رغم ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى الأفراد فيها ويرجع ذلك لعدم مرونة جهازها الانتاجي وعدم قدرته على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك^٤.

¹ autres, J.-J. Q. (2006). **Macroéconomie : Cours, Méthodes, Exercices Corrigés**. 2^e édition Bréal, p 148.

² Gregory Mankiw. (٢٠٠٦). Mark Taylor: **Economics**, Thomson learning edition. England, p 721.

³ ACKLEY, G. (1961). **Macroeconomics Theory**. Macmillan, New York

^٤ خديجة محمد الاعسر (٢٠١٦)، **اقتصاديات المالية العامة**، جامعة القاهرة، كلية السياسية والاقتصاد، ص ٩٦

أشار كنيز الي ان الاستهلاك هو دالة في الدخل المتاح للإنفاق، الا أنه تعرض هذا الرأي للانتقاد من قبل كل من فريدمان ومودجيبيلاني، حيث أنهم أكدوا على الفرق بين إثر الدخل الدائم وأثر الدخل المؤقت، حيث ان الاستهلاك يعتمد علي أساس الواقع الحالي والمستقبل وما يؤول اليه دخلهم في المستقبل، الا أنه من الصعب تقدير قيمة الميل الحدي للاستهلاك، ذلك نظرا لاختلافه من فئة الي اخري ومن دولة الي أخرى، حيث يتطلب في حسابه توافر بيانات حول سلوك وافعال الافراد وردود فعلهم حول الاستهلاك نتيجة لتغير الدخل وتصبح قيمته مرتفعة في حالة استخدام بيانات الدخل المتاح، وتنخفض قيمته اذا تم استخدام بيانات اجمالي الدخل القومي¹.

تمثلت آراء كينز بخصوص السياسة المالية وفعاليتها في أنه مع توافر بعض الشروط، يصبح للإنفاق الحكومي أثر أكبر ومضاعف على الدخل القومي. وعليه، يُعرف أثر زيادة الإنفاق المستقل على الدخل بالمضاعف، حيث يستند التحليل الكينزي إلى إظهار العلاقة التي تربط بين التغيرات في كل من الناتج والطلب الكلي وآلية المضاعف. تختلف قيمة المضاعف وطبيعته، سواء كان إيجابياً أو سلبياً، بناءً على الافتراضات، بالإضافة إلى تأثير الإزاحة الذي يعد أحد أهم العوامل المؤثرة سلباً على قيمة المضاعف. يُعتبر تأثير الإزاحة من أبرز الحجج التي يعتمدها معارضو السياسة المالية التوسعية، حيث يعبر عن إقصاء القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي بواسطة القطاع العام. تركز آلية عمل المضاعف بشكل عام على جميع أوجه الطلب الكلي ولا تقتصر على الإنفاق العام فقط. يعود هذا التحليل إلى ثلاثينيات القرن العشرين، حيث ظهر في أطروحات كانت جديدة على الفكر الاقتصادي السائد آنذاك كوسيلة لمعالجة أزمة الكساد العظيم التي واجهت الاقتصادات الرأسمالية في تلك الفترة. وقد اقترح كينز أساساً وسيلة لتحقيق العمالة الكاملة، حيث هدفت هذه الطريقة إلى إدارة الطلب لدعم تجاوز العجز في استثمارات القطاع الخاص من خلال قياس حجم الإنفاق الحكومي المطلوب للوصول إلى مستوى معين من الدخل القومي يسمح بالقضاء على البطالة².

ثالثاً: المضاعف وفقاً للمدرسة النيوكلاسيكية والكينزيون الجدد:

توجد أسس متباينة لآليات انتقال السياسة المالية إلى المتغيرات الاقتصادية الكلية بين النظريات الكينزية الجديدة والنظرية الكلاسيكية الجديدة. يكمن الاختلاف في قنوات الانتقال وعلامة وحجم التأثيرات على المتغيرات الناتجة، مثل استجابة الاستهلاك الخاص والاستثمارات للتغيرات في الضرائب والإنفاق. تتنبأ النظرية الكينزية الجديدة بأن زيادة الاستهلاك الحكومي تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الخاص في الأمد القريب، مما يؤكد على التأثيرات من خلال قناة الطلب الكلي.

عمر صخري، (٢٠٠٨). التحليل الاقتصادي الكلي. الجزائر: الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ص ٥٨.

² J, M. K. (1936). *General Theory of Employment, Interest, and Money*. (Harvest\HBJ Book, New York 1936.

يُفترض أن يكون استهلاك الأفراد مساوياً لدخلهم من العمل، وأن ارتفاع الإنفاق الحكومي الممول بزيادة الضرائب يزيد من الطلب على العمالة من جانب الشركات، مما يؤدي إلى زيادة الأجور الحقيقية، وبالتالي يشجع على المزيد من الإنفاق الخاص وزيادة الاستهلاك الخاص في الأمد القريب.

من ناحية أخرى، لا تُقدم نظرية النيوكينز رؤية واضحة بشأن تأثيرات المتغيرات المالية على الاستثمارات الخاصة، لأنها تعتمد على القوة النسبية لتأثيرات المتغيرات المالية مقارنة بمتغيرات أخرى مثل أسعار الفائدة في السياسة النقدية. تؤكد النظرية الكلاسيكية الجديدة على قناة العرض الكلي وتفترض أن صدمة الإنفاق الحكومي الإيجابية الممولة من خلال الزيادات الضريبية تؤدي إلى تأثيرات سلبية على ثروة الوكلاء الاقتصاديين العقلانيين، الذين يتوقعون زيادات ضريبية مستقبلية. نتيجة لذلك، يحد هؤلاء الوكلاء من الاستهلاك الحالي ويزيدون من عرض العمالة، مما يؤدي إلى انخفاض الأجور وتعزيز الناتج الكلي عبر قناة الإنتاج الهامشي وتكوين رأس المال الخاص في الأمد القريب.

يمكن تفسير المضاعفات من منظور النيو كلاسيك من خلال نموذج العرض الكلي والطلب الكلي، الذي يجمع بين خصائص كينزية في الأجل القصير وخصائص كلاسيكية في الأجل الطويل. ففي هذا الإطار، يتأثر مستوى الطلب الكلي بالسياسات المالية والنقدية، في حين يتحدد العرض الكلي طويل الأجل بعوامل إنتاج أساسية مثل مستوى التكنولوجيا، وحجم القوى العاملة، ومخزون رأس المال. وفي المدى القصير، يرتبط ارتفاع المستوى العام للأسعار بزيادة النشاط الاقتصادي، إلا أن الأسعار تتكيف تدريجياً مع المستويات المتوقعة، مما يؤدي إلى زوال أي انحراف في الناتج عن مستوى التوظيف الكامل. ووفقاً لهذا النموذج، يصبح أثر السياسة المالية معدوماً في الأجل الطويل، حيث يعود الاقتصاد إلى توازنه عند مستوى الناتج المحتمل.

كلما زادت استجابة مستوى الأسعار لفجوة الإنتاج، قلّ التغير في الدخل نتيجة لأي زيادة في الإنفاق الحكومي. في الحالة القصوى، حيث لا تستجيب الأجور والأسعار لضيق أسواق العمل والمنتجات، يكون تأثير المضاعف كبيراً نسبياً. ويجب التمييز بين الإنفاق على السلع والخدمات والنفقات التحويلية، إذ يكون تأثير الإنفاق على السلع والخدمات أكبر من النفقات التحويلية. في الحالة القصوى الأخرى، حيث تستجيب الأجور والأسعار بشكل غير محدود لفجوة الإنتاج، يصبح منحني إجمالي العرض في الأمدين القصير والطويل متماثلين، ويكون المضاعف المالي صفراً.

علاوة على ذلك، يعتمد المضاعف على سلوك السياسة النقدية؛ فعندما تتحكم السياسة في عرض النقود، يعتمد المضاعف على مرونة الدخل والفائدة للطلب على النقود. ترى المدرسة الكلاسيكية الجديدة أن تحليل آثار الإنفاق الحكومي يكون صعباً، خاصة إذا تم تمويله من خلال ضرائب أعلى، ما يؤدي إلى انخفاض الدخل الضريبي. نتيجة لذلك، يزداد جهد العمل ويرتفع الإنتاج

(الذي يُقاس بمجموع الاستهلاك الخاص والعام). وعندما تُستخدم الضرائب المشوهة لتمويل الإنفاق الحكومي، يتراجع الناتج والرفاهية الاجتماعية، مما يجعل مضاعف الإنفاق الحكومي سلبياً^١. وعليه يمكن أن ينقسم مضاعف الانفاق العام ومضاعفات المالية وفق الاطار الزمني الي أربعة أنواع وهم كما يلي^٢:

- مضاعف الأثر $m = \frac{\Delta y_t}{\Delta g(t)}$ وهو أبسط شكل من أشكال المضاعف المالي هو مضاعف التأثير الذي يقيس التأثير المعاصر لصدمة السياسة المالية.
- المضاعف عند الأفق $m = \frac{\Delta y(t+n)}{\Delta g(t)}$
- المضاعف عند الذروة $m = \max \frac{\Delta y(t+n)}{\Delta g(f)}$ الذي تم تعريفه على أنه أكبر مضاعف كحد أقصى عند الأفق N او الذي يقيس أكبر استجابة على أي أفق.
- المضاعف التراكمي $m = \sum_{j=0}^N \frac{\Delta y(t+N)}{\Delta g(t+j)}$ الذي يعرف بأنه التغير التراكمي في الناتج على مدى التغير التراكمي في الإنفاق المالي ويمكن تعريفه أيضا بأنه المضاعف، الذي يجسد التغير التراكمي في الإنتاج على التغير التراكمي لكل من الإنفاق الحكومي والضرائب خلال فترة ما.

هناك أيضًا مضاعف القيمة الحالية PV الذي يقيس القيمة التراكمية المخصومة لاستجابة المخرجات بمرور الوقت مقسومة على القيمة التراكمية المخصومة لصدمة المالية.

كما يمكن تمثيل قيمة المضاعف رياضيا كما يلي:

ففي النموذج الكينزي البسيط المكون من قطاعين:

$$Y=D$$

$$D= C+I$$

$$I=I_0$$

ومن خلال من سابق يمكن اشتقاق قيمة المضاعف (M) كالآتي^٣:

¹ Menzie chinn, (2013), **The New Palgrave Dictionary of Economics**, p3

² Antonio Spilimbergo and others. (٢٠٠٩), **Fiscal Multipliers**, International Monetary Fund, position not, p 2.

^٣ زين الدين حماشي، (٢٠٢٣) مطبوعة في الاقتصاد الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سيطف، ص ٥١

$$Ye = \frac{C_0 + I_0}{1 - b}$$

وفي حالة فرض تغير الانفاق الاستثماري بمقدار ΔI يصبح مستوى الدخل التوازني كما يلي

$$\Delta Y + Ye = \frac{C_0 + I\Delta + I_0}{1 - b}$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - b} \Delta I$$

وعليه فان المضاعف يساوي:

$$M = \frac{1}{1 - b}$$

المطلب الثاني: أنواع المضاعف:

نظرا لاختلاف توجهات التحليل الاقتصادي ما بين ساكن وديناميكي يمكن من خلال ذلك تقسيم مضاعف الانفاق العام الي نوعين¹:

أولاً: المضاعف الساكن:

ويشير المضاعف الساكن الي التغير المباشر في حجم الناتج لتغير الانفاق العام، مما يعني أنه لا توجد فترة زمنية ما بين التغير في الانفاق العام والتغير في حجم الناتج، حيث أنه يتم افتراض وجود انعكاس أو تأثير مباشر بين المتغيرات الاقتصادية، أي أنه إذا حدث تغير في الانفاق أو الدخل خلال الفترة n فإن ذلك سوف ينعكس على المتغيرات التي ترتبط به خلال نفس الفترة فهو يقيس التأثير المباشر الذي يطرأ علي الدخل نتيجة لتغير أحد مكونات الطلب الكلي فعلى سبيل المثال إذا كانت قيمة المضاعف ٢ فإن ذلك يعني تضاعف الدخل بمقدار مرتين دفعة واحدة وفي نفس الفترة التي حدث بها زيادة لاحد مكونات الطلب الكلي، وعليه تظهر علاقة المضاعف الساكن من خلال ما يلي:

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - b + m} * \Delta G$$

$$m = \frac{1}{1 - b + m}$$

من خلال ما سبق نجد أن قيمة المضاعف الساكن ترتبط بشكل إيجابي مع الميل الحدي للاستهلاك

¹ DN Dwivedi, (2005): **Macroeconomics: Theory and Policy**, 2nd edition, tata McGraw hill edition, India, p88.

ثانيا: المضاعف الديناميكي^١:

وهنا يتم أخذ عنصر الزمن بعين الاعتبار، حيث يفترض وجود فترات زمنية متباعدة (فترات تأخر) حيث يمكن تعريف المضاعف الديناميكي بأنه ذلك التغير في حجم الناتج وذلك نتيجة التغير في حجم الانفاق العام بطريقة غير مباشرة، إلا أن ذلك نتاج عملية تراكمية خلال الزمن، وعليه وجود فترة تأخير زمني تمثل الفجوة الزمنية بين فترة التغير في الانفاق العام وكذلك فترة التغير الكامل في حجم الناتج، حيث يتم الحصول على الدخل في الفترة t وتتم عملية الانفاق في الفترة $(t+1)$ ويتم الاستهلاك في الفترة n والذي بدوره يرتبط بالدخل في الفترة السابقة $(n-1)$ ، وعليه فإن الزيادة في أحد مكونات الطلب الكلي لن يكن لها تأثير خلال نفس الفترة ولكن يظهر التأثير في فترات لاحقة وبصورة متناقصة.

يقيس المضاعف الديناميكي مقدار التغير المتأخر والتدريجي في الدخل عند حدوث زيادة في أحد مكونات الطلب الكلي، فعلى سبيل المثال، إذا زاد الانفاق العام بمقدار ما في الفترة n فسيظل الدخل ثابت خلال نفس الفترة، أي ان قيمة المضاعف تكن مساوية ل ١ ولكن في الفترات اللاحقة $(n+1)$ ، وينتهي أثر المضاعف الديناميكي أي يكتمل أثره عندما تتساوي قيمته مع قيمة المضاعف الساكن.

ومن خلال ما سبق يمكن تمثيل علاقة المضاعف الديناميكي من خلال ما يلي:

$$\text{في حالة } t=0 \text{ فإن } \Delta G = \Delta Y_1$$

$$\text{في حالة } t=1 \text{ فإن } \Delta G.b = \Delta Y_2$$

$$\text{في حالة } t=2 \text{ فإن } \Delta G.b^2 = (\Delta G.b).b \Delta Y_a$$

$$\text{حيث أن } t=n \text{ و } \Delta G.b^n = \Delta Y_{n+1}$$

ثالثا: مضاعفات القطاع الحكومي في حالة الضرائب مستقلة عن الدخل:

أ) **مضاعف الانفاق الحكومي (Mg)^٢**: ويمكن أن يعرف على انه المقدار الذي يتغير اليه الدخل التوازني عندما يتغير الانفاق الحكومي بمقدار وحده واحده، حيث يقيس الأثر الناتج للنفقات العامة على الدخل القومي، وعليه يمكن حسابه من خلال اشتقاق معادلة الدخل التوازني للأنفاق الحكومي:

$$ye = \frac{co + Io - bTxo + bTro}{1 - b}$$

$$Mg = \frac{1}{1 - b}$$

ب) **مضاعف الضرائب (MT)^٣**: ويمكن أن يعرف بالقدر الي يتغير به الدخل التوازني وذلك عند حدوث تغير في مقدار الضريبة بوحدة واحدة، أي أن الضريبة تمثل تسرب من الدخل، وعليه

^١ شاكر محمد العربي، ٢٠٠٦، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر القاهرة، ص ٣٥، ٣٦
^٢ جلام كريمة، (٢٠٢١)، محاضرات مقياس الاقتصاد الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص ٤٣
^٣ معاذ الشرقاوي، حسين قبلان، (٢٠٢١)، الاقتصاد الكلي، الجامعة السورية الافتراضية، ص ٧٩

من المتوقع أن تؤثر بشكل سلبي على مقدار الدخل، وعليه يكن مقدار الدخل سالب، أي أنه كلما ارتفعت مقدار الضريبة انخفض الدخل، وعليه يتم حساب مضاعف الضريبة من خلال اشتقاق معادلة الدخل التوازني بالنسبة للضريبة كالآتي:

$$ye = \frac{co + Io - bTxo + bTro}{1 - b}$$

$$Mt = \frac{-b}{1 - b}$$

ت) مضاعف التحويلات الحكومية (MR)^١: ويمكن يعرف بأنه القدر الذي يتغير به الدخل التوازني في حالة تغير التحويلات الحكومية بمقدار واحد واحد، حيث تؤدي التحويلات الحكومية الي زيادة دخل الافراد والمؤسسات وعليه يزداد قدرتهم على الاستهلاك والإنتاج، ويصبح مضاعف التحويلات الحكومية دائما أكبر من الواحد الصحيح، من خلال معادلة الدخل التوازني بالنسبة للتحويلات الحكومية ويمكن اشتقاق مضاعف التحويلات الحكومية كما يلي:

$$ye = \frac{co + Io - bTxo + bTro}{1 - b}$$

$$MR = \frac{1 - b}{1 - b}$$

ث) مضاعف الانفاق الاستهلاكي (MC)^٢: ويمكن أن يعرف المقدار الذي يتغير اليه الدخل التوازني عندما يتغير الانفاق الاستهلاكي بمقدار وحده واحد، حيث يقيس الأثر الناتج لأنفاق الاستهلاكي على الدخل القومي، وعليه يمكن حسابه من خلال اشتقاق معادلة الدخل التوازني للأنفاق الاستهلاكي:

$$ye = \frac{co + Io - bTxo + bTro}{1 - b}$$

$$Mc = \frac{1 - b}{1 - b}$$

مضاعف الانفاق الاستثماري (MI)^٣: ويمكن أن يعرف المقدار الذي يتغير اليه الدخل التوازني عندما يتغير الانفاق الاستثماري بمقدار وحده واحد، حيث يقيس الأثر الناتج لأنفاق الاستثماري

^١ طيبي حمزة، (٢٠١٧)، تحليل الاقتصاد الكلي، جامعة محمد بو ضياف، المسيلة، الجزائر ص ١٠٢
^٢ بن قدور علي، (٢٠١٤) الاقتصاد الكلي، جامعة سعيدة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ص ٧٥

^٣ طالب سومية شهبانز، (٢٠١٧)، الاقتصاد الكلي، جامعة الجليلي اليابس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص ١٠٧

على الدخل القومي، وعليه يمكن حسابه من خلال اشتقاق معادلة الدخل التوازني للأنفاق الاستثماري:

$$ye = \frac{co + Io - bTxo + bTro}{1 - b}$$

$$MI = \frac{1}{1 - b}$$

(ج) مضاعف التجارة الخارجية foreign trade multiplier:

في حالة تضمين التجارة الخارجية في معادلة الدخل التوازني، وهي الحالة الأكثر واقعية، حيث يصعب تصور اقتصاد ما بدون تعامل خارجي، والتعامل الخارجي يشمل الصادرات والواردات، يقيس مضاعف التجارة الخارجية الزيادة في الدخل القومي الناتجة عن الزيادة الحاصلة في الصادرات، أو يقيس النقص في الدخل القومي الذي يترتب على الزيادة في الواردات.

وبافتراض ارتفاع الأسعار في الأسواق الخارجية، وهو ما يعني ضمناً أن الأسعار المحلية أصبحت أكثر إغراءً للمستوردين الخارجيين، لكونها أصبحت متدنية نسبياً بالمقارنة مع الأسعار العالمية، مما يعني زيادة الصادرات المحلية. إن زيادة الصادرات تعني زيادة الإنتاج المحلي لغرض سد الطلب الإضافي بسبب زيادة الصادرات، وزيادة الإنتاج ستكون نتيجتها زيادة في الدخل المحلي مساوية لقيمة الصادرات. وستؤدي زيادة الدخل إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي، آخذين في الحسبان قيمة الميل الحدي للاستهلاك، ونظراً لكون جزء من الإنفاق الاستهلاكي سيخصص لشراء سلع مستوردة من الخارج فإن التوسع في الدخل المحلي في المرحلة الثانية من مراحل التوسع في الدخل لن يكون بمقدار الزيادة المستحدثة في الإنفاق الاستهلاكي، وسيتوقف مقدار الزيادة على ما سيخصص للاستيراد، وعليه فإن أثر حجم المضاعف سينخفض عندما يكون الميل الحدي للاستيراد موجباً^١.

ومن الممكن تتبع أثر الميل الحدي للاستيراد على المضاعف من خلال معادلة الدخل، بعد تضمينها صافي التعامل الخارجي والضرائب. والمعادلة الآتية تبين الصياغة الكمية لمضاعف التجارة الخارجية:

$$MI = \frac{1}{1 - (mpc + mmp)}$$

حيث أن MMp تمثل الميل الحدي للاستيراد، MPC تمثل الميل الحدي للاستهلاك^٢. (خليل، ١٩٩٤)

^١ مايكل ابدجمان، مرجع سابق، ص ١٢٠

^٢ سامي خليل. (١٩٩٤). المفاهيم النظرية الأساسية. مطابع الاهرام.

اما في حالة الضرائب مرتبطة بالدخل، وفي ظل اقتصاد مفتوح تصبح المضاعفات على النحو الاتي^١:

$$\begin{aligned}
 - \quad Mc &= \frac{1}{1-b+bt+m} = \text{مضاعف الاستهلاك} \\
 - \quad MI &= \frac{1}{1-b+bt+m} = \text{مضاعف الاستثمار} \\
 - \quad Mg &= \frac{1}{1-b+bt+m} = \text{مضاعف الانفاق الحكومي} \\
 - \quad MT &= \frac{-b}{1-b+bt+m} = \text{مضاعف الضرائب} \\
 - \quad MR &= \frac{b}{1-b+bt+m} = \text{مضاعف التحويلات} \\
 - \quad Mm &= \frac{-1}{1-b+bt+m} = \text{مضاعف الواردات} \\
 - \quad MI &= \frac{1}{1-b+bt+m} = \text{مضاعف الصادرات}
 \end{aligned}$$

مضاعف الميزانية المتعادلة The Balanced-Budget Multiplier^٢:

مضاعف الميزانية المتعادلة يشير إلى مقدار التغير في الناتج المحلي الإجمالي عند قيام الحكومة بزيادة الإنفاق العام وزيادة الضرائب بنفس القيمة، بحيث تظل الميزانية الحكومية متعادلة دون عجز أو فائض. ووفقاً للتحليل الكينزي، فإن هذا المضاعف يكون عادةً موجباً ويساوي واحداً، أي أن زيادة الإنفاق والضرائب بالقيمة نفسها تؤدي إلى زيادة الناتج بمقدار مساوٍ لقيمة التغير في الإنفاق، نتيجة لتأثير الإنفاق الحكومي المباشر على الطلب الكلي الذي يتجاوز الأثر الانكماش للضرائب.

$$mb = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{\Delta Y}{\Delta T0} = 1$$

محددات مضاعف الانفاق الحكومي:

يتأثر حجم مضاعف الانفاق العام بقيمته وكذلك طبيعته ومن ثم فعالية السياسة المالية في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي بمجموعة من العوامل تتمثل فيما يلي:

(١) التسريبات (Leakages)^٣: تشير إلى التدفقات التي تخرج من الدورة الاقتصادية، مما يقلل من تأثير الإنفاق الحكومي، من أمثلة التسريبات: الادخار، والضرائب، والاستيراد، هذه التسريبات تؤثر بشكل مباشر على مضاعف الإنفاق الحكومي وتتمثل هذه التسريبات في:

^١ زين الدين حمادي، مرجع سابق، ص ٧٠

^٢ Case, Fair, and Oster. (2017). **Principles of Macroeconomics**. Twelfth Edition. Pearson, p 200.

^٣ Samuelson, P. A., & Nordhaus, W. D. (2010). **Economics** (19th ed.). McGraw-Hill Education. P 452.

- الادخار: عندما يدخر الأفراد جزءاً من دخولهم بدلاً من إنفاقه، يتم تقليل مقدار الإنفاق الذي يتدفق داخل الاقتصاد، هذا يقلل من حجم الطلب الكلي.
- الضرائب: الضرائب تقلل من الدخل المتاح للأفراد والشركات، مما يقلل من الاستهلاك وبالتالي يقلل من تأثير مضاعف الإنفاق الحكومي.
- الاستيراد: الأموال التي تُنفق على السلع المستوردة لا تبقى في الاقتصاد المحلي، مما يعني أن جزءاً من الإنفاق الحكومي يُصرف خارج الاقتصاد المحلي، ويقلل من التأثير الإجمالي على الناتج المحلي.

٢) نظام سعر الصرف المتبع:

يتأثر حجم المضاعف وقيمه بدرجة كبيرة علي نظام سعر الصرف المتبع، وذلك وفقاً لما جاء به نموذج منديل – فيلمينج، حيث أن قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي ترتفع في ظل نظام سعر الصرف الثابت وتنخفض قيمته في ظل نظام سعر الصرف المرن، حيث أنه قبل حلول سنة ١٩٨٠ كان نظام سعر الصرف الثابت هو السائد وممثل في نظام بريتون وودز، حيث ارتبط سعر صرف الدولار بالذهب^١.

٣) درجة الانفتاح الاقتصادي:

يعتبر كل اقتصاد تُشكل فيه مجموع الصادرات والواردات ما يعادل أو يفوق ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي اقتصاداً مفتوحاً. ومع ذلك، يرتفع حجم مضاعف الإنفاق العام في الدول ذات الاقتصاد المغلق مقارنة بالدول ذات الاقتصاد المفتوح. أشارت نتائج دراسة شملت ٤٥ دولة بين اقتصاد مفتوح واقتصاد مغلق إلى أن مضاعف الأثر في الدول ذات الاقتصاد المغلق يصل إلى ٠,٢٦، بينما يصل مضاعف الأثر الطويل إلى ١,٦. أما بالنسبة للدول ذات الاقتصاد المفتوح، فقد بلغ حجم مضاعف الأثر ٠,٠٥، ومضاعف الأثر الطويل ٠,٠٧. بالنظر إلى هذه النتائج، نجدها متوافقة مع النظرية الكينزية، حيث تشير إلى أن التوسع في الإنفاق العام في الدول ذات الاقتصاد المفتوح يؤدي إلى انخفاض قيمة المضاعف بسبب زيادة حجم الواردات، التي تُعد تسريعاً للدخل، مما يترتب عليه خروج جزء من الدخل من دائرة الطلب الكلي^٢.

¹ Ethan Ilzetzki, (2009). **How Big are Fiscal Multipliers?** Centre for economic policy research, policy, p 3.

² Ethan Ilzetzki, (2009), p4,5.

٤) التباطؤ في اتخاذ القرارات الاقتصادية^١:

تتأثر قيمة مضاعف الانفاق بفترات ابطاء السياسة الاقتصادية (الأدراك، التنفيذ، الاستجابة) حيث:

أ) التباطؤ في الإنتاج: ينتج عن الزيادة في الانفاق العام ومن ثم زيادة الانفاق الاستهلاكي ذلك كتأثير ثانوي، مما يؤدي ذلك الى انخفاض المخزون لدي المنتجين، والذي يدفعهم الى العمل ورفع الإنتاج للاستجابة الى الطلب المتزايد ويترتب عليه توظيف عمالة جديدة واستخدام أكثر لرأس المال وذلك يستغرق فترة زمنية طويلة بفعل انخفاض مرونة العرض، مما يمثل استجابة متباطئة للعوامل الإضافية والذي بدوره ينعكس على تأخير عملية المضاعف.

ب) التباطؤ في الانفاق: يبرز التباطؤ في الانفاق في الفترة الزمنية الفاصلة بين مقبوضات الفرد المستهلك لدخله ومدفوعاته مما يؤثر على تأخر أثر المضاعف، وذلك أيضا على برامج وخطط التنمية التي تقرها الحكومات لتحفيز الاقتصاد والنمو الاقتصادي، حيث تتعدد فترات التأخير التي تحد من عملية المضاعف، وذلك بداية من إقرار هذه الخطط ثم المصادقة عليها من جانب السلطة التشريعية، بالإضافة الى الفترة اللازمة لأعداد خطط التنفيذ والتوزيع على مختلف أنواع الانفاق العام، مما يؤثر بالسلب على قيمة المضاعف في الاجل القصير.

٥) الأسواق المالية:

يتوقف تأثير الاسواق المالية على قيمة المضاعف وطبيعته على مجموعة من العوامل وهي^٢:

أ) درجة تطور الأسواق المالية: تؤثر درجة تطور الأسواق المالية على قيد السيولة لدى الأفراد، حيث أن الأسواق الناشئة لا تستطيع تخفيف الاستهلاك نظراً لقلة كفاءتها، مما يؤدي إلى انخفاض توجه الأفراد نحو الاستثمار، وبالتالي ارتفاع قيمة المضاعف. وتحد الأسواق المالية غير المتطورة من القدرة على تسهيل الاستهلاك والاستثمار، مما يزيد من قيمة المضاعفات.

ويعتمد تأثير العجز الحكومي على أسعار الفائدة على درجة التطور المالي؛ ففي البلدان ذات القدرة المحدودة على الوصول إلى الأسواق المالية، لا تستطيع الحكومات إصدار الديون لتمويل العجز إلا بأسعار فائدة مرتفعة للغاية، مما يقلل من حجم المضاعفات. ومع ذلك، في البلدان التي

بومدين حسن، (٢٠٢١)، مقياس الاقتصاد الكلي، جامعة ابي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير^١

والعلوم التجارية، ص ٤١

² Antonio Spilimbergo and others (2009). **Fiscal Multipliers**. , international monetary fund (p4).

تعاني من القمع المالي، تستطيع الحكومات إصدار سندات للمدخرين المحليين "الأسرى"، مما يخفض تكاليف التمويل ويزيد من حجم المضاعفات.

ب) طريقة تمويل الانفاق الحكومي: إذا كانت الحكومات لا تستطيع تمويل العجز إلا من خلال التدخل في السوق المالي واللجوء إلى طرح سندات حكومية، مما ينجم عنه ارتفاع سعر الفائدة، وعليه فإن ذلك سوف يحد من أثر المضاعف، أما إذا كانت الدول تلجأ إلى تمويل العجز عن طريق مدخراتها المحلية فإن ذلك يؤثر بالإيجاب على رفع قيمة المضاعف.

المطلب الرابع: استمرار المضاعفات المالية:

إن فهم شكل واستمرارية المضاعفات المالية أداة هامة لحساب آثار السياسة المالية العامة على الناتج بعد السنة الأولى، ويعتمد استمرار أثر المضاعف على استمرار الصدمة المالية (التي يعتمد على ما إذا كان الإجراء المالي مؤقتاً أم دائماً). بشكل عام، بالإضافة إلى نوع الأداة المالية والعوامل الظرفية مثل الوضع الدوري وما إذا كانت السياسة النقدية تستجيب للصدمة المالية وتوصلت دراسات الاقتصاد القياسي إلى أن تأثير الصدمة المالية الخارجية على الناتج يختفي في غضون خمس سنوات - حتى لو كانت التدابير المالية دائمة، وتميل التدابير المالية الدائمة إلى إحداث تأثيرات مستمرة على الناتج أكثر من التأثيرات المؤقتة، كما تؤثر دورة الأعمال أيضاً على استمرارية وشكل المضاعفات المالية، فالصدمة المالية التي تحدث في فترات الركود أو عندما يكون الإنتاج أقل من الإمكانيات قد يكون لها تأثيرات أكثر استمرارية، بسبب تأثيرات التباطؤ أو بسبب الائتمان، ويظهر أن المضاعفات تزيد بشكل مطرد إذا حدثت صدمة الإنفاق الأولية في فترة الركود، في حين أنها تنخفض بشكل مطرد إذا حدثت الصدمة في التوسع.

وأخيراً، تشكل السياسة النقدية عاملاً مهماً في تحديد الاستمرارية ولا تعمل السياسة النقدية على التعويض عن الصدمات المالية (أي من خلال رفع أسعار الفائدة استجابة للتحفيز المالي، أو توسيع المعروض النقدي استجابة للتشديد المالي)، ويظهر أنه حتى لو كانت الصدمة المالية مؤقتة، فإن التحفيز القائم على الاستهلاك العام سوف يستمر لمدة عامين حيث يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على الإنتاج لمدة تصل إلى خمس سنوات إذا لم يكن هناك استجابة للسياسة النقدية، وفي المقابل، إذا كانت السياسة النقدية تعوض السياسة المالية فإن الصدمة تأثيرها لن يستمر إلى ما بعد مدة التحفيز المالي¹.

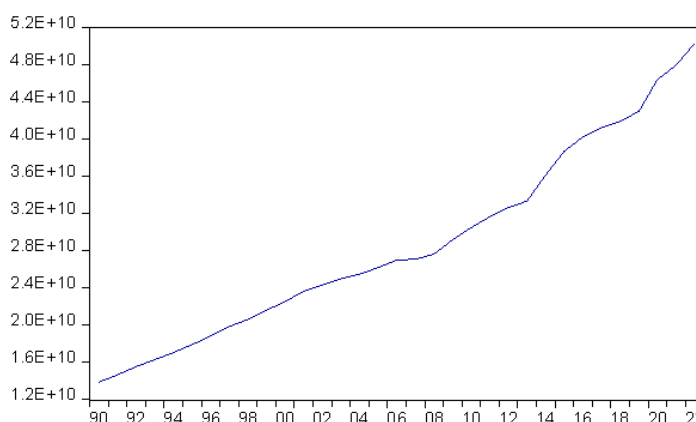
¹ Nicoletta Batini, L. E. (2014). **Fiscal Multipliers: Size, Determinants, and Use in Macroeconomic Projections**. INTERNATIONAL MONETARY FUND, p 9.

المطلب الخامس: قياس مضاعف الانفاق الحكومي باستخدام منهج الدلو أولاً: تحليل تطور النفقات العامة في مصر:

اختلف الانفاق الحكومي في مصر مع اختلاف توجهات السياسة منذ ثورة ١٩٥٢م حيث تبنت مصر مجموعة من البرامج التنموية منذ هذه الفترة لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وعليه قامت الدولة بمحاولة تعبئة برامج الإنتاج والتوظيف، مما إثر بالسلب على كفاءة المؤسسات العامة، نتيجة لزيادة العمالة في القطاع الحكومي. وعليه يمكن تحليل تطور النفقات العامة في مصر كما يلي:

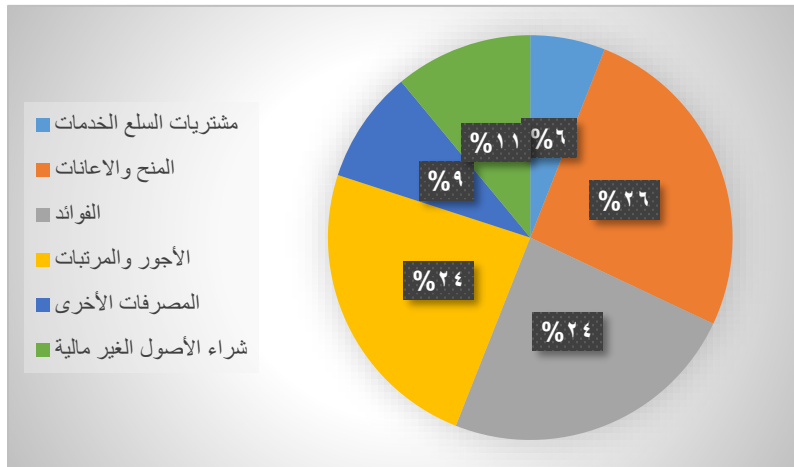
وتتسم فترة الدراسة (١٩٩٠-٢٠٢٢) بكثير من الاضطرابات التي اثرت على التوازن الكلي، حيث اتسمت فترة الثمانيات من القرن الماضي بانخفاض نصيب الاستثمارات العامة من اجمالي الانفاق الحكومي حيث انخفضت من ٣٧,٧٪ في الثمانيات الي ١٠,٥٪ في عام ٢٠٢٢، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لخفض العجز المالي، الا أنه انخفضت الاستثمارات العامة بسبب الزيادة في بند الأجور والمرتبات من اجمالي الانفاق العام حيث ارتفعت نسبة بند الأجور والمرتبات من اجمالي الانفاق من ١٦,٩٪ في ثمانيات القرن الماضي الي ٢٨,٣٪، بالإضافة الي ارتفاع مدفوعات الفائدة على الدين من ٨,٢٪ الي ٢٢,٩٪ مما يعكس تقليص حصة الاستثمار العام من اجمالي النفقات العامة وذلك على حساب تزايد النفقات الجارية، وبالنظر الي مكونات الانفاق الحكومي في مصر خلال فترة الدراسة نجد أن السلع والخدمات تستحوذ في المتوسط على ٦٪ من اجمالي الانفاق العام، وتستحوذ الأجور والمرتبات على ٢٤٪ من اجمالي الانفاق العام، وتستحوذ مدفوعات الدين العام علي ٢٤٪ من اجمالي الانفاق العام، والمنح والاعانات الاجتماعية ٢٦٪ من اجمالي الانفاق العام، ويوضح الشكل رقم (١) تطور حجم النفقات العامة خلال فترة الدراسة:

General government final consumption expenditure (constant 2015)



المصدر: مخرجات E-views10 بالاعتماد بيانات وزارة المالية والبنك الدولي خلال الفترة ما بين (١٩٩٠-٢٠٢٢)

الشكل رقم (١): التقسيم الاقتصادي للإنفاق الحكومي في مصر (١٩٩٠-٢٠٢٢)



المصدر: وزارة المالية المصرية: التقرير المالي الشهري، اعداد مختلفة

ومن خلال بيانات الشكل رقم (١) تم تقسيم فترة الدراسة (١٩٩٠-٢٠٢٢) إلى ثلاث مراحل رئيسية استنادًا إلى التحولات الجوهرية التي طرأت على توجهات السياسة المالية والظروف الاقتصادية والسياسية التي شهدتها مصر، بحيث تمثل كل مرحلة نمطًا مميزًا في إدارة الإنفاق العام وأولوياته. فقد اتسمت المرحلة الأولى (١٩٩٠-٢٠٠٠) بمرحلة الإصلاح الاقتصادي والمالي في إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي المطبق بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، والذي استهدف خفض عجز الموازنة العامة وإحكام السيطرة على النفقات عبر تقليص الاستثمارات العامة وترشيد الدعم، في سياق إعادة هيكلة دور الدولة الاقتصادي. أما المرحلة الثانية (٢٠٠١-٢٠١٠) فقد تميزت بزيادة النفقات الجارية مدفوعة بتداعيات الأزمات الخارجية وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، إلى جانب تنفيذ الموجة الثانية من الإصلاحات الاقتصادية التي ركزت على تنشيط القطاع الخاص وتعزيز بنود الدعم والأجور، وهو ما أسهم في اتساع العجز المالي. في حين شهدت المرحلة الثالثة (٢٠١١-٢٠٢٢) حالة من الاضطراب الاقتصادي والسياسي عقب ثورة يناير، أعقبها تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦، حيث أعيد توجيه أولويات الإنفاق نحو خدمة الدين العام وتقليص الدعم، مع تحقيق زيادات محدودة في الاستثمارات العامة، وذلك في إطار سياسات تهدف إلى ضبط أوضاع المالية العامة وتعزيز الاستدامة المالية، ويمكن توضيح هذه الفترات فيما يلي:

الفترة الأولى: من (١٩٩٠-٢٠٠٠): اتسمت هذه الفترة بالعديد من الاختلالات في التوازن الكلي، حيث شهدت السياسة المالية في مصر خلال هذه الفترة تغيرًا ملحوظ، حيث أنه تم استهداف الحد من التوسع في الإنفاق العام وذلك كوسيلة للتحكم في حجم الطلب الكلي، وشهدت مصر خلال تلك الفترة انخفاض في مستوى العجز الكلي، وذلك كان نتيجة لنمو الإيرادات العامة للدولة بنسبة

٢١٪^١، وتمثل هذه الفترة الاتجاه إلى إجراء العديد من الإصلاحات المالية والاقتصادية وفق لرؤية برنامج صندوق النقد الدولي، حيث قامت مصر خلال هذه الفترة البدء في تنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي في بداية ١٩٩١ تحت إشراف صندوق النقد الدولي والذي تمثلت شروطه في خفض عجز الموازنة العامة وإعادة النظر في مصادر الإيرادات وتطويرها، وكذلك إعادة النظر في هيكلية النفقات العامة، وتعبئة المدخرات المحلية لتمويل العجز المالي، وتحسن الوضع المالي في مصر ففي ١٩٩٣م، انخفض العجز المالي ليصل إلى ١,٦ مليار دولار بما يمثل ٣,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك كنتيجة أولية لحرص الحكومة على تقليص وضبط الانفاق وتحسين الإيرادات العامة وذلك ضمن إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي تحت إشراف ورقابة صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى تقليص دور القطاع العام في الاقتصاد، وزيادة دور القطاع الخاص، وبدأ تنفيذ قطاع الخصخصة، مما أدى بدوره إلى تقليص حجم الاستثمارات العامة، ترشيد دعم السلع، وارتفعت النفقات العامة من ٤٥,٥ مليار جنية خلال السنة المالية (١٩٩٠-١٩٩١) إلى ٨٨,٦ مليار جنية في العام المالي (١٩٩٩-٢٠٠٠) وذلك على الرغم من انخفاض النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة من ٤٦,١٪ إلى أقل من ٢٦,٥٪، أما فيما يخص الإيرادات العامة فقد ارتفعت أيضاً خلال هذه الفترة من ٢٨,٥ مليار جنية إلى ٧٥,٤ مليار جنية إلا أنها انخفضت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث انخفضت من ٢٩٪ من إجمالي الناتج المحلي إلى ٢٢,٢٪ وهنا نجد أن انخفاض النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يعادل حوالي ١,٨ مرة مقدار الانخفاض في الإيرادات العامة كنسبة من الناتج وعليه يرجع الانخفاض في عجز الموازنة خلال هذه الفترة إلى انخفاض النفقات العامة نتيجة اتباع برنامج الإصلاح الاقتصادي، إلا أن النفقات الاستثمارية خلال تلك الفترة شكلت الحيز الأكبر من الانخفاض في حجم النفقات العامة وذلك حيث انخفضت الاستثمارات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة من ١٦٪ إلى ٤,٩٪ بمعد انخفاض ٦٩,٤٪ كما انخفضت النفقات الجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٣٠,١٪ إلى ٢٠,٥٪ اتسمت هذه الفترة بالعديد من الاختلالات في التوازن الكلي، حيث شهدت السياسة المالية في مصر خلال هذه الفترة تغييراً ملحوظاً، حيث تم استهداف الحد من التوسع في الإنفاق العام وذلك كوسيلة للتحكم في حجم الطلب الكلي. وشهدت مصر خلال تلك الفترة انخفاضاً في مستوى العجز الكلي، وكان ذلك نتيجة لنمو الإيرادات العامة للدولة بنسبة ٢١٪ وتمثل هذه الفترة الاتجاه إلى إجراء العديد من الإصلاحات المالية والاقتصادية وفقاً لرؤية برنامج صندوق النقد الدولي، حيث بدأت مصر خلال هذه الفترة في تنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي في بداية ١٩٩١ تحت إشراف صندوق النقد الدولي، الذي تمثلت شروطه في خفض عجز الموازنة

¹ World Bank. (1990). *Egypt – Structural Adjustment Loan Project*. Washington, DC: World Bank.
<https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/382691468021616218/egypt-structural-adjustment-loan-project>

العامة وإعادة النظر في مصادر الإيرادات وتطويرها، وكذلك إعادة هيكلة النفقات العامة، وتعبئة المدخرات المحلية لتمويل العجز المالي.

تحسن الوضع المالي في مصر في عام ١٩٩٣، حيث انخفض العجز المالي ليصل إلى ١,٦ مليار دولار، بما يمثل ٣,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك كنتيجة أولية لحرص الحكومة على تقليص وضبط الإنفاق وتحسين الإيرادات العامة، وذلك ضمن إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي تحت إشراف ورقابة صندوق النقد الدولي. بالإضافة إلى تقليص دور القطاع العام في الاقتصاد وزيادة دور القطاع الخاص، وبدأ تنفيذ برنامج الخصخصة، مما أدى بدوره إلى تقليص حجم الاستثمارات العامة، وترشيد دعم السلع. وارتفعت النفقات العامة من ٤٥,٥ مليار جنيه خلال السنة المالية (١٩٩٠-١٩٩١) إلى ٨٨,٦ مليار جنيه في العام المالي (١٩٩٩-٢٠٠٠)، وذلك على الرغم من انخفاض النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة من ٤٦,١٪ إلى أقل من ٢٦,٥٪. أما فيما يخص الإيرادات العامة، فقد ارتفعت أيضًا خلال هذه الفترة من ٢٨,٥ مليار جنيه إلى ٧٥,٤ مليار جنيه، إلا أنها انخفضت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث انخفضت من ٢٩٪ من إجمالي الناتج المحلي إلى ٢٢,٢٪. وهنا نجد أن انخفاض النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يعادل حوالي ١,٨ مرة انخفاض الإيرادات العامة كنسبة من الناتج.

وعليه، يرجع انخفاض عجز الموازنة خلال هذه الفترة إلى انخفاض النفقات العامة نتيجة اتباع برنامج الإصلاح الاقتصادي، إلا أن النفقات الاستثمارية خلال تلك الفترة شكلت الحيز الأكبر من الانخفاض في حجم النفقات العامة، حيث انخفضت الاستثمارات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة من ١٦٪ إلى ٤,٩٪ بمعدل انخفاض بلغ ٦٩,٤٪. كما انخفضت النفقات الجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٣٠,١٪ إلى ٢٠,٥٪^١.

مما سبق يتضح خلال فترة التسعينات تمثلت التغيرات في السياسة المالية في خفض النفقات العامة، مما أثر بالسلب على مستويات الدخل والتشغيل وذلك دون العمل على الجانب الآخر من تنمية الإيرادات العامة، بالإضافة إلى الأثر السلبي على المشروعات العامة نتيجة انخفاض النفقات الاستثمارية مما أثر على معدل نمو النشاط الاقتصادي في المجتمع.

الفترة الثانية: من (٢٠٠١ - ٢٠١٠): وتغطي هذه الفترة تداعيات الأزمة الآسيوية التي انتهت بصدمة حادة أدت في نهاية المطاف إلى تخفيض العملة المحلية. كما وصلت النفقات العامة إلى ١١٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٢، ومثلت الاستثمارات العامة الحكومية نحو ١٩,٧ مليار جنيه. واستمرت النفقات الجارية في الارتفاع. وترجع الزيادة في النفقات العامة خلال هذه الفترة إلى ارتفاع

التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (١٩٩٤).^١

أسعار الغذاء العالمية، وكذلك ارتفاع أسعار الصرف، واتفاق الدولة على الدعم المباشر وزيادة الأجور والمعاشات.

خلال هذه الفترة، ارتفعت النفقات العامة بمعدل يفوق النمو في الإيرادات العامة، حيث ارتفعت النفقات العامة من ٩٦,١ مليار جنيه في العام المالي (٢٠٠٠-٢٠٠١) إلى ٤٠١,٩ مليار جنيه في العام المالي (٢٠١٠-٢٠١١). كما ارتفعت النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٢٦,٨٪ إلى أكبر قيمة لها في عام ٢٠٠٥ حيث وصلت إلى ٣٣,٦٪، ثم إلى ٢٩,٣٪ في العام المالي (2010-2011).

ترجع الزيادة في النفقات العامة خلال هذه الفترة إلى زيادة حجم فوائد خدمة الدين العام من ٢٠,٨ مليار جنيه في العام المالي (٢٠٠٠-٢٠٠١) إلى ٨٥,١ مليار جنيه في العام المالي (٢٠١٠-٢٠١١). وعلى جانب الإيرادات العامة، ارتفعت الإيرادات العامة كرقم مطلق خلال هذه الفترة من ٧٦,١ مليار جنيه إلى ٢٦٥,٣ مليار جنيه، ومع ذلك انخفضت نسبة الإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٢١,٢٪ إلى ١٩,٣٪، مما انعكس على عجز الموازنة العامة حيث ارتفع من ٢٠ مليار جنيه إلى ١٣٥ مليار جنيه، بما يمثل ٩,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي.

وبالنظر إلى بنود النفقات العامة خلال هذه الفترة، نجد أن النفقات الجارية استحوذت على النصيب الأكبر من الزيادة في النفقات العامة، وذلك على حساب النفقات الاستثمارية، حيث ارتفع نصيب النفقات الجارية من إجمالي النفقات العامة من ٨١,١ مليار جنيه إلى ٣٦١,٧ مليار جنيه خلال هذه الفترة، أي بمعدل زيادة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٢٢,٥٪ إلى ٢٦,٣٪. بينما انخفضت النفقات الاستثمارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٤,٢٪ إلى ٣,٣٪.

ومثلت هذه الفترة الموجة الثانية من الإصلاحات التي وضعت أسس القطاع الخاص، وعليه ارتفع الإنفاق العام ليصل إلى ٢٠٧ مليار جنيه في عام ٢٠٠٥. وتركزت غالبية هذه الزيادة في بنود الإنفاق الاجتماعي، وذلك وفقاً للظروف السياسية في ذلك الوقت. نتيجة لزيادة معدلات الضرائب والإيرادات الضريبية، أدى ذلك إلى ارتفاع الإيرادات العامة لتصل إلى ١٥١,٣ مليار جنيه، وذلك نتيجة للإصلاحات التشريعية والقانونية فيما يخص قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، بالإضافة إلى تنظيم الإعفاءات الجمركية وزيادة حصيلة الجمارك.

على الرغم من ذلك، ارتفع العجز الكلي ليصل إلى ٥٦,٥ مليار جنيه في السنة المالية (٢٠٠٧/٢٠٠٦). ارتفعت أرباح الشركات الناتجة عن النمو الاقتصادي، مما أدى إلى ارتفاع الإيرادات العامة لتصل إلى ٢٥,٨ مليار جنيه. نتيجة زيادة الإيرادات العامة بمعدل أكبر من النفقات العامة في ذلك الوقت، أدى ذلك إلى تراجع العجز الكلي ليصل إلى ٤٢,٤ مليار جنيه. وصدر القانون رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٩، وتمثل في ربط الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية (٢٠٠٨/٢٠٠٧). وكانت المادة الأولى تتعلق بإجمالي النفقات العامة. وعليه استهدفت السياسة المالية في ذلك الوقت تخفيف حدة ارتفاع الأسعار على الفقراء ومحدودي الدخل، مما انعكس على زيادة النفقات

العامة، وذلك لزيادة الأجور ومخصصات الدعم وزيادة الإنفاق على التعليم بمعدل ٢١,٣٪ والصحة بمعدل ٢٦,١٪، مما ترتب عليه ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي بمعدل ٢٧,١٪ عن العام السابق^١ ولتخفيف الآثار السلبية للالزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ قامت الحكومة بضخ نحو ١٥ مليار جنية للاستثمار في المرافق العامة الأساسية ووصلت الزيادة في الإنفاق العام خلال هذا العام لتصل الي ٣٥١,٥ مليار جنية، مثلت المبالغ المخصصة للدعم منها حوالي ١٥٪، كما مثلت زيادة الأجور والمرتبات ٢٠٪.

في العام المالي (٢٠٠٩-٢٠١٠) تزايد حجم النفقات العامة بمعدل ٤,١٪ عن السنة الماضية ليصل حجم النفقات العامة الي ٣٣٦ مليار جنية بما يمثل ٣٠,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

الفترة الثالثة: (٢٠١١-٢٠٢٢):

تمثل العديد من الاضطرابات الاقتصادية والسياسية والمالية وما أعقب ثورة يناير من اضطراب أمني واقتصادي وسياسي وإغلاق للبورصة المصرية، انخفاضاً في الإيرادات العامة لتصل إلى ٢٦٥,٤ مليار جنية بفارق ٢,٩ مليار جنية عن العام السابق. ومع ذلك، ارتفعت النفقات العامة بمعدل نمو قدره ٩,٨٪ لتصل إلى ٤٠١,٥ مليار جنية، نظرًا للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي خلقتها أحداث يناير، ورغبة الحكومة في ذلك الوقت في تحسين الوضع العام من خلال استجابتها للمطالب الاجتماعية المختلفة، مما أسفر عن ارتفاع عجز الموازنة العامة بنسبة ١٢٪ من إجمالي الناتج المحلي ليصل إلى ١٣٦,٢ مليار جنية.

وفي العام المالي (٢٠١٢-٢٠١٣)، ارتفعت النفقات العامة بمعدل نمو قدره ٢٤,٨٪ نتيجة زيادة مخصصات الدعم والمنح والزيادة في بند الأجور والمرتبات، مما أدى إلى ارتفاع عجز الموازنة العامة ليصل إلى ١٣,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

في العام المالي (٢٠١٣-٢٠١٤)، وصلت النفقات العامة إلى نحو ٧٠١,٥ مليار جنية، بما يمثل ٣٢,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي، وبمعدل نمو ١٨,١٪ عن العام السابق. ترجع هذه الزيادة إلى زيادة الإنفاق على الأجور والدعم والمزايا الاجتماعية وخدمة فوائد الدين، مما انعكس على العجز النقدي الذي وصل إلى نحو ٢٤٤,٧ مليار جنية، وأدى ذلك إلى ارتفاع العجز الكلي بنسبة ٦,٦٪ مقارنة بالسنة المالية السابقة ليصل إلى ٢٥٥,٤ مليار جنية، بما يمثل ١٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وعليه، ارتفعت خدمة الدين إلى ٢٦,٢ مليار جنية بما يمثل ٢٣,١٪ من إجمالي النفقات العامة و١٣,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي، مما انعكس سلباً على أداء النشاط الاقتصادي واستقر معدل النمو الاقتصادي عند مستوى منخفض بلغ ٢,١٪.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (سنوات مختلفة). تقرير متابعة الاداء الاقتصادي والاجتماعي^١.

وفي العام المالي (٢٠١٤-٢٠١٥)، تشير البيانات الفعلية إلى ارتفاع خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٧,٦٪، حيث ارتفعت الفوائد المدفوعة على الديون المحلية والخارجية بنحو ١٩,٩ مليار جنيه نتيجة لارتفاع العجز الكلي للموازنة العامة ليصل إلى ٢٧٩,٤ مليار جنيه بما نسبته ١١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي. جاء ذلك انعكاسًا لزيادة النفقات العامة التي بلغت نحو ٧٣٣,٣ مليار جنيه، بما يشكل ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي بزيادة قدرها نحو ٣١,٨ مليار جنيه وبمعدل نمو ٤,٥٪. بالتزامن مع انخفاض النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي من ٣٢,٤٪ خلال العام المالي ٢٠١٣-٢٠١٤ وارتفاع الاستثمارات العامة كنسبة من الناتج المحلي إلى ٥,٢٪، ارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى ٤,٤٪.

وتشير بيانات العام المالي (٢٠١٥-٢٠١٦) إلى زيادة إجمالي النفقات العامة بنحو ٨٥ مليار جنيه لتصل إلى ٨١٧,٩ مليار جنيه، بما يمثل ٣٠,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي وبمعدل نمو ١١,٥٪ نتيجة زيادة الفوائد المدفوعة على الديون المحلية والخارجية بنحو ٥٠,٦ مليار جنيه وزيادة الأجور وتعويضات العاملين بنحو ١٥,٢ مليار جنيه. انعكس ذلك على العجز الكلي الذي مثل ١٢,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفعت أعباء خدمة الدين من ١٧,٦٪ إلى ١٨,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي، وارتفعت الاستثمارات العامة بمعدل طفيف من ٦٪ إلى ٦,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي.

ووفقًا لبيانات العام المالي (٢٠١٦-٢٠١٧)، انخفضت أعباء الدين العام من ١٨,٢٪ في العام السابق إلى ١٦,١٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من ارتفاع العجز كقيمة مطلقة ليبلغ ٣٧٩,٥ مليار جنيه مقابل ٣٣٩,٥ مليار جنيه في العام السابق، وذلك بسبب انخفاض النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي من ٣٠,٢٪ إلى ٢٨,٢٪ نتيجة الإصلاحات والإجراءات لتحقيق الانضباط المالي في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي. وارتفعت نسبة الاستثمارات العامة من ٦,٧٪ إلى ٨,٥٪ من الناتج المحلي، إلا أن ذلك صاحبه انخفاض في معدل النمو الاقتصادي من ٤,٤٪ إلى ٤,٢٪.

وفي العام المالي (٢٠١٧-٢٠١٨)، استمر انخفاض الإنفاق العام ليصل إلى ٢٦,٧٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٢٨,٢٪ في العام السابق، وانخفضت كذلك أعباء الدين إلى نحو ١٥,١٪ من إجمالي الناتج المحلي، على الرغم من ارتفاع العجز كقيمة مطلقة ليصل إلى ٤٣٢,٧ مليار جنيه. وارتفعت الاستثمارات العامة إلى ١٠,٦٪ من الناتج المحلي، مما انعكس إيجابًا على أداء النشاط الاقتصادي وارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى ٥,٣٪ مقارنة بـ ٤,٢٪ في العام السابق.

وتشير بيانات العام المالي (٢٠١٨-٢٠١٩) إلى استمرار انخفاض كل من الإنفاق العام وأعباء الدين كنسبة من الناتج المحلي لتصل إلى ٢٤,٥٪ و ١٣,٩٪ على الترتيب، بالإضافة إلى انخفاض الاستثمارات العامة إلى ٩,٥٪. استحوذت الفوائد على النصيب الأكبر من إجمالي المصروفات بنسبة ٣٨,٩٪. ويرجع الانخفاض في النفقات العامة إلى تراجع بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية ليصل إلى ٢١٪ مقابل ٢٦,٥٪ من إجمالي الإنفاق في العام السابق.

وفقًا لبيانات العام المالي (٢٠١٩-٢٠٢٠)، انخفضت كل من الاستثمارات العامة والنفقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ٨,٧٪ و ٢٣,٣٪ على التوالي، بينما ارتفعت أعباء الدين إلى ١٦,٦٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٦,٦٪، لتصل إلى ٥٦٨,٤ مليار جنيه، وانخفض معدل النمو الاقتصادي ليصل إلى ٣,٦٪. في العام (٢٠٢٠-٢٠٢١)، ارتفع الإنفاق العام بشكل طفيف ليصل إلى ٢٣,٧٪، وارتفعت أيضًا الاستثمارات العامة لتصل إلى ٩,٥٪، بينما انخفضت أعباء خدمة الدين واستمر انخفاض معدل النمو الاقتصادي ليصل إلى ٣,٣٪. عادت النفقات العامة للانخفاض مجددًا لتصل إلى ٢٣,٣٪، مصحوبة بانخفاض في خدمة الدين وارتفاع الاستثمارات العامة إلى ١٠,٨٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

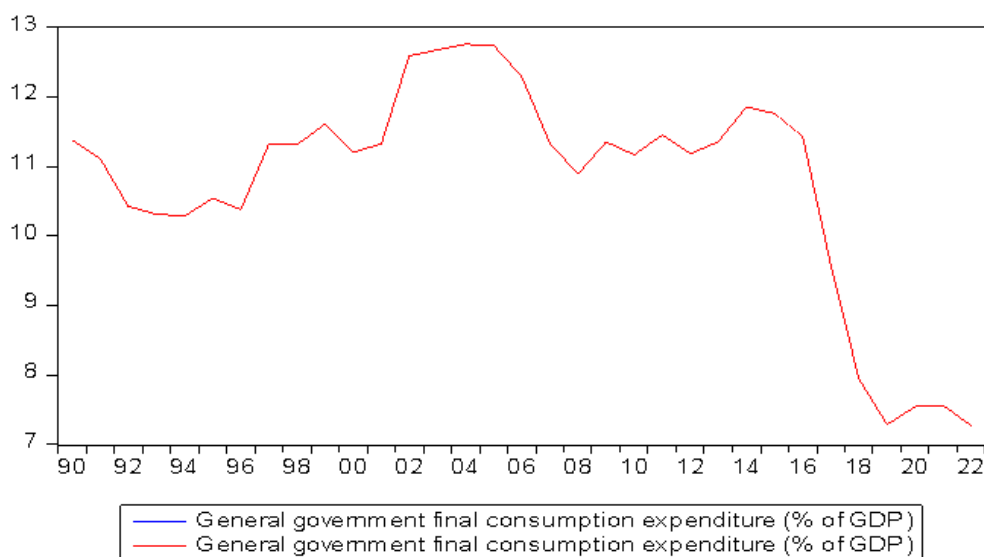
يتضح مما سبق أن النفقات العامة اتجهت إلى الانخفاض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠٢٢، حيث انخفضت بمعدل ٩,٦٪. استحوذت الفوائد على النصيب الأكبر من حجم النفقات العامة بنسبة ٣٦٪ من إجمالي الإنفاق العام خلال الفترة نفسها، واستحوذ كل من الدعم والمنح على ٢١٪ من إجمالي النفقات العامة. إلا أن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي خلال هذه الفترة اتسم بالانخفاض باستثناء الأعوام (٢٠١٧-٢٠١٨) و (٢٠١٩-٢٠٢٠).

من خلال ما سبق نجد أنه قبل برنامج الإصلاح الاقتصادي (٢٠١٥-٢٠١٦)، تمثل هيكل النفقات العامة في استحواد الفوائد على نسبة ٢٩,٩٪ من إجمالي حجم الإنفاق العام، يليها الأجور بنسبة ٢٤,٦٪، بينما مثلت الاستثمارات العامة فقط ٨,٥٪ خلال فترة الدراسة. بعد برنامج الإصلاح، استمر بند الفوائد في المركز الأول ضمن هيكل الإنفاق العام ليصل إلى ٣٨,٩٪، بينما بلغت نسبة الدعم ٢١٪ وانخفضت الأجور إلى ١٩٪، وزادت الاستثمارات إلى ١٠,٥٪، بحجم ٣٢٩ مليار جنيه، بمعدل تضاعف ٣,٧٪. ومع اتباع برنامج الإصلاح، تم تخفيض جميع بنود الإنفاق وخاصة الدعم والأجور والمرتبات، مما أفسح المجال لزيادة الفوائد وارتفاع طفيف في الاستثمارات العامة. واحتلت الفوائد المركز الأول ضمن مكونات الإنفاق العام بنسبة ٣١,٩٪ في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، مرتفعة من ٨,٥٪ قبل برنامج الإصلاح إلى ١٨,٥٪ من إجمالي الإنفاق.

استحوذ ٩٥٪ من التخفيض على نصيب الدعم، مما جعل الإصلاح المالي يأتي على حساب الدعم والأجور، وهو ما تحمله محدودو الدخل والفقراء. وعلى الرغم من الانخفاض النسبي في النفقات الجارية خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٢ وارتفاع نسبة فوائد الدين العام، إلا أن متوسط نسبة النفقات الحتمية ارتفع إلى ٦٠٪، مما يؤثر سلبًا على نصيب الاستثمارات الحكومية والزيادة المتوقعة في الدخل القومي وفقًا لنظرية المضاعف.

بلغ حجم النفقات العامة في العام المالي (٢٠١٥/٢٠١٦) نسبة ٣٠,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي، واستهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي في ذلك الوقت خفض النفقات العامة بمقدار ٣,٥٪ من الناتج وزيادة الإيرادات الضريبية بنسبة ٢,٥٪ من الناتج. ومع ذلك، انخفضت النفقات العامة بنسبة ٥,٧٪ لتستقر في عام ٢٠١٩ عند ٢٤,٥٪، واستمر الانخفاض حتى استقرت النفقات العامة في العام المالي (٢٠٢١-٢٠٢٢) عند ٢٣,٤٪ من إجمالي الناتج، بحجم ١,٨ تريليون جنيه،

بمعدل زيادة ٢,٢ مرة خلال فترة الإصلاح. أما فيما يتعلق بالإيرادات العامة، فقد تقلصت من ١٨,١٪ من إجمالي الناتج قبل البرنامج إلى ١٦,٨٪ بعده، بنسبة انخفاض ١,٣٪، وهو عكس الهدف المنشود الذي كان يتمثل في زيادة الإيرادات بنسبة ٢,٥٪. وبلغت الإيرادات العامة في العام المالي ١٧,٢٪، لكنها لم تصل بعد إلى المستوى المستهدف في برنامج الإصلاح. ويوضح الشكل (٥) تطور حجم النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.



الشكل (٥) تطور حجم النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: مخرجات E-views10 بالاعتماد بيانات وزارة المالية والبنك الدولي خلال الفترة ما بين (١٩٩٠-٢٠٢٢)

أسباب زيادة الانفاق الحكومي في مصر:

١- خلال فترة جائحة كوفيد-١٩ (٢٠٢٠-٢٠٢١)، شهدت مصر زيادة ملحوظة في حجم الإنفاق الحكومي، حيث ارتفع إجمالي المصروفات العامة من نحو ١,٥٧ تريليون جنيه في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى نحو ١,٨٣ تريليون جنيه في ٢٠٢١/٢٠٢٠، أي بمعدل نمو اسمي يقارب ١٦,٥٪^١. وقد أرجعت الحكومة هذه الزيادة بصفة أساسية إلى التوسع في تنفيذ مشروعات البنية التحتية الكبرى، وعلى رأسها مشروعات الطرق والكباري وشبكات المرافق، إلى جانب زيادة مخصصات الصحة والحماية الاجتماعية لمواجهة تداعيات الجائحة. إلا أن جزءاً كبيراً

^١ وزارة المالية. (2021). *البيان المالي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١*. القاهرة: وزارة المالية، ص. ١٩-١٨.

من هذه الزيادة يعكس أثر التضخم وتغيرات الأسعار، إذ يُقدَّر معدل النمو الحقيقي للإنفاق – بعد استبعاد أثر التضخم – بنحو ٥-٦٪، ما يشير إلى أن الزيادة الاسمية فاقت الزيادة الحقيقية. ويعكس ذلك أن جزءًا معتبرًا من نمو الإنفاق في تلك الفترة لم يكن نتيجة توسع حقيقي في حجم الخدمات أو المشروعات، بقدر ما كان انعكاسًا لارتفاع الأسعار وتكاليف التنفيذ في ظل الظروف الاقتصادية العالمية^١

٢- الفساد: يُعتبر الفساد أحد أهم الأسباب الإدارية التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، حيث يمكن أن يكون الإنفاق الحكومي إما لمحاربة الفساد أو نتيجة مباشرة له. يُعد مؤشر مدركات الفساد (CPI) مقياسًا للفساد في القطاع العام في ١٨٠ دولة، ويتراوح هذا المؤشر بين ١٠٠ و ١٠؛ حيث يُشير الرقم ٠ إلى أعلى مستويات الفساد، بينما يمثل الرقم ١٠٠ دولة خالية تمامًا من الفساد. يُعتبر مؤشر مدركات الفساد مؤشرًا مركبًا تصدره منظمة الشفافية الدولية، ويعتمد على ١٣ مصدرًا من مصادر البيانات التي تقيم عددًا من السلوكيات الفاسدة في القطاع العام، بما في ذلك الرشوة، تحويل الأموال العامة، استخدام السلطة لتحقيق مكاسب شخصية، المحسوبية في الخدمات الميدانية، والسيطرة على أموال الدولة.

٣- إضافةً إلى ذلك، ينظر المؤشر في الآليات المتاحة لمكافحة الفساد، مثل قدرة الحكومات على تطبيق سياسات النزاهة، الملاحقة الفعالة للمسؤولين الفاسدين، الحد من الروتين والبيروقراطية، والحماية القانونية للمبلغين عن المخالفات. في عام ٢٠٢٢، بلغت قيمة المؤشر في مصر ٣٠ نقطة، حيث جاءت في الترتيب ١٣٠ من أصل ١٨٠ دولة، بينما كانت في عام ٢٠١٦ قد بلغت ٣٤ نقطة بترتيب ١٠٨، وفي عام ٢٠١٣ كانت قيمة المؤشر ٣٢ نقطة بترتيب ١١٤. تعكس هذه الأرقام حجم الفساد في مصر وموقعها النسبي بين دول العالم^٢.

٤- الناتج المحلي الإجمالي: هناك علاقة إيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة، حيث تؤدي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة النفقات العامة، يُعزى ذلك إلى تزايد الطلب على الخدمات العامة والاجتماعية، إلى جانب تعزيز الاستثمار الذي يتطلب إنفاقًا إضافيًا على البنية التحتية. وعند النظر إلى تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، يتضح أن الناتج ارتفع من ١,٩٩ تريليون جنيه في عام ١٩٩٠ إلى ٧,٨٤ تريليون جنيه في عام ٢٠٢٢، بمعدل نمو سنوي بلغ ٥,٤٪. كما شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نموًا بمعدل ٢,٩٪، مما انعكس على زيادة النفقات العامة^٣، تعد مصر من الدول التي تتحقق فيها

^١ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2022). *النشرة السنوية للحسابات القومية ٢٠٢٠/٢٠٢١*. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ص. ٤٥-٤٧.

^٢ International, T. (2023). *Corruption Perceptions Index*. Retrieved from <https://www.transparency.org/en/cpi/2022>.

^٣ International, T. (2023). *Corruption Perceptions Index*. Retrieved from <https://www.transparency.org/en/cpi/2022>.

الافتراضات التي طرحها واجز في قانونه فيما يخص زيادة النفقات العامة، مما يجعلها دولة مناسبة لتحليل قانونه. حيث يرى واجز أن الزيادة في التحضر والكثافة السكانية من العوامل التي تستلزم التوسع في الإنفاق العام من قبل الدولة، وذلك للحاجة إلى التنظيم^١، وشهدت مصر التحضر وانتقال نسبة كبيرة من سكان المدن الحضرية بحثاً عن فرص عمل، ففي الخمسينات، حيث أصبح خمس سكان مصر يعيشون في المدن، ارتفعت هذه النسبة إلى الربع في عام ١٩٦٠^٢ وفي التسعينات من القرن الماضي تباطأ معدل التحضر نتيجة لتطور القري حيث كانت الهجرة في الأساس هجرة دائرية أي بين المناطق الحضرية وبعضها البعض بدلا من الانتقال من المناطق الريفية إلى الحضر^٣. مما يفسر الكثافة السكانية المتزايدة حول المدن الكبرى، مما يدفع الحكومة لتصميم وتنفيذ برامج التخطيط الحضري بشكل استراتيجي^٤.

علاوة على ذلك فإن مصر تجمع أكثر من افتراض لقانون واجز ومنها أن قانون واجز مر بالعديد من المراحل في عملية التصنيع وحدث ذلك في مصر في الفترة ما بين ١٩٦٠ حتى ٢٠٢٢. حيث يشير التصنيع إلى التقدم في كفاءة العمليات الاجتماعية والاقتصادية لخلق القيمة مع مرور الوقت. وغالباً ما يتم تصنيف هذه العمليات الأكثر كفاءة على أنها القطاع الثانوي أو القطاع الصناعي. وفي الوقت نفسه، يشير القطاع الأولي إلى الطرق الأكثر بدائية لخلق القيمة، مثل: استخراج المواد الخام والزراعة والصيد وصيد الأسماك؛ ويشير القطاع الثالث إلى قطاع الخدمات^٥. تمت الخصخصة ببطء خلال التسعينيات، وبحلول عام ٢٠٠٤، تمت خصخصة ٩٣ شركة عامة بالكامل، وتمت خصخصة ١١٠ شركة جزئياً فقط. وفي عام ٢٠٠٦، قامت وزارة التجارة والصناعة بتشكيل استراتيجية التنمية الصناعية في مصر (EIDS)، والتي تساعد الحكومة من خلالها في تطوير استراتيجيات لقطاعات التصنيع المختلفة^٦.

¹ C. and Paparas, D Richter. (٢٠١٣) "The validity of Wagner's law in Greece during the last two centuries". , Applied Economics Quarterly, Vol. 59 No. 4, pp. 331-360 .

² Abu-Lughod, J. (1965). "Urbanization in Egypt: present state and future prospects". Economic Development and Cultural Change, Vol. 13 No. 3, pp. 313-343.

³ IMF. (2014). **Government Finance Statistics Manual 2014**. USA. Washington, IMF.

⁴ Fahmy, N. a. (2013, 6 30). "The utilization of system dynamics in concluding policies for greater cairo sustainable development [conference paper]", *System Dynamics*. Retrieved from www.systemdynamics.org/conferences/2013/proceed/papers/P1416.pdf
www.systemdynamics.org/conferences/2013/proceed/papers/P1416.pdf

⁵ Simandan, D. (2009). "Industrialization", in Kitchen, R. and Thrift, N. (Eds). International Encyclopedia of Human Geography, Elsevier, Oxford, Vol. 5, pp. 419-425.

⁶ Loewe, M. (2013). "Industrial policy in Egypt 2004-2011". German Development Institute, Discussion Paper 13/2013.

وتعمل الحكومة على تعزيز التنمية الصناعية كجزء لا يتجزأ من رؤية ٢٠٣٠. ويتجلى ذلك في جهود الحكومة لإجراء إصلاحات تشريعية، وإنشاء مجموعات صناعية، وتقديم المساعدة للمصانع المتعثرة، وإنشاء اقتصاد أخضر، وتعزيز القدرة التنافسية وتشجيع كل من الابتكار والإبداع. وربط البحث العلمي مع الصناعة^١. باختصار، إن اختبار قانون واجنر له صلة بمصر، فهي دولة تستوفي معايير واجنر للدولة التقدمية وعمليات التصنيع^٢.

٥- الدين العام: ينعكس حجم وخدمة الدين العام ومعدلات نموه على زيادة النفقات العامة وذلك حيث تمثل فوائد واقساط الدين العام أحد أهم بنود الانفاق العام، حيث احتلت المركز الأول من مكونات الانفاق العام حيث ارتفعت من ١٨,٥٪ قبل برنامج الإصلاح عام ٢٠١٦ إلى ٣٦,٢٪ في عام ٢٠٢٣/٢٠٢١.

٦- العدالة في توزيع الدخل: يتم قياس العدالة في توزيع الدخل عن طريق مؤشر جيني والذي يقيس مدى انحراف توزيع الدخل أو الانفاق الاستهلاكي بين الأفراد في اقتصاد معين عن التوزيع العادل، كما أن منحني جيني يقيس المساحة بين منحني لورينز، الذي يرسم النسبة المئوية التراكمية لأجمالي الدخل المتحصل عليه في مقابل العدد التراكمي للمتلقين، وخط افتراضي للمساواة المطلقة، وعليه يمثل الصفر في منحني جيني المساواة المطلقة، وتمثل ١٠٠ عدم المساواة المطلقة، وقد بلغ متوسط معامل جيني في الفترة ما بين (١٩٩٠: ٢٠٢٢) ٣٢,٧٧٨٪ مما يعكس عدم المساواة في توزيع الدخل في مصر مما يشكل عبء علي زيادة الدعم وعليه زيادة النفقات العامة^٣، معدل الفقر: وفقاً لبيانات المركزي للتعبئة والإحصاء والبنك الدولي فيما يخص معدلات الفقر، ارتفعت معدلات الفقر من ١٦,٨٪ في مطلع عام ٢٠٠٠ إلى ٣٥,٣٪ في عام ٢٠٢٢ بمعدل نمو ١٩٪ ويرجع ذلك إلى العديد من الالتزام الاقتصادية والسياسية التي شهدتها مصر ومنها ثورة يناير وأزمة كوفيد ١٩ والحرب الروسية الأوكرانية، وينجم عن زيادة معدلات الفقر في مصر زيادة النفقات العامة في شكل دعم مادي وعيني بالإضافة إلى زيادة الانفاق على التعليم والصحة.

٧- سعر الفائدة: يرتبط سعر الفائدة بمعدلات التضخم مما ينعكس على تكلفة السلع والخدمات العامة والخاصة، مما يتسبب في زيادة النفقات العامة في مصر حيث بلغ متوسط سعر الفائدة في مصر خلال فترة الدراسة حوالي ١٣,٩٪ مما انعكس على زيادة ارتفاع النفقات العامة.

¹ MTI. (2017). "Industry and trade development strategy 2016–2020". Ministry of Trade and Industry.

² Hawash, R. (2007). "Industrialization in Egypt: historical development and implications for economic policy". The German University in Cairo working paper No. 1.

³ Bank, W. (2023). <https://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.NAHC?locations=EG>.

⁴ Bank, W. (2023). <https://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.NAHC?locations=EG>.

٨- أسعار الصرف: يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار الواردات في السوق المحلي، مما يؤدي إلى زيادة تكلفة السلع المحلية وارتفاع تكلفة رأس المال المستخدم في الآلات والخامات المستوردة. هذا بدوره يؤدي إلى زيادة النفقات العامة. خلال فترة الدراسة، تعرض سعر صرف الجنيه المصري لعدة صدمات. فقد تم تحرير سعر الصرف تدريجيًا في عام ١٩٩٠ كجزء من خطة الإصلاح الاقتصادي التي نفذها صندوق النقد الدولي، وبلغ سعر الدولار حينها ٣,٤ جنيه. بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٢، تراوح سعر الدولار بين ٥,٥ و ٧ جنيهات، ثم واصل الجنيه انخفاضه أمام الدولار حتى استقر عند ١٩,١٦ جنيه مقابل الدولار الواحد في عام ٢٠٢٢. هذا الانخفاض في قيمة الجنيه انعكس بدوره على زيادة حجم النفقات العامة نتيجة الزيادة في تكلفة استيراد السلع والخدمات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة^١.

٩- الزيادة السكانية: التعداد السكاني في مصر في تزايد مستمر حيث وصلت الزيادة السكانية في مصر في عام ٢٠٢٢ إلى ١١٠٩٩٠١٠٣ مليون نسمة بمعدل نمو سنوي ٢,٢٪، مما ينتج عنه زيادة الطلب على الخدمات العامة والاجتماعية مثل التعليم والصحة والمرافق العامة مما يزيد من حجم الانفاق العام^٢.

١٠- البطالة: ارتفاع معدل البطالة يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة، حيث البطالة تتسبب في انخفاض مستويات المعيشة وزيادة أعباء الدعم، وخلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢)، بلغ متوسط معدل البطالة ٩,٩٥٩٪، ليصل إلى أعلى قيمة له، مما انعكس على زيادة حصة الدعم من النفقات العامة في مصر^٣.

ثانياً: قياس حجم مضاعف الانفاق الحكومي باستخدام منهج الدلو (Bucket Approach)

من خلال هذا القسم في الدراسة سيتم تحليل فعالية السياسة المالية عن طريقة اليه عمل مضاعف الانفاق الحكومي باستخدام منهج الدلو "(Bucket Approach)" يستنتج حجم المضاعفات المالية في إطار العديد من العوامل الهيكلية التي يُعتقد أنها لها تأثير كبير في تحديد حجم المضاعف المالي.

تم اقتراح "منهجية الدلو" في الأصل من قبل Batini et al. (2014) لاستنتاج المضاعفات المالية، خاصة للدول التي تعاني من نقص البيانات. وتعتمد هذه المنهجية على خصائص اقتصادية معينة يُعتقد أن لها تأثيرًا كبيرًا في تحديد حجم المضاعف المالي، يمثل نهج الدلو (Bucket Approach)

¹ Bank, W. (2023, 7 2). <https://data.albankaldanli.org/indicator/PA.NUS.FCRF?locations=EG>.

^٢ الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء. (٢٠٢٣، ٧ ٢).

https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id=1117.

^٣ الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء. (٢٠٢٣، ٧ ٢).

https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id=1117.

Approach) إحدى المنهجيات غير التطبيقية الحديثة في تحليل أثر السياسات المالية على الناتج المحلي الإجمالي، خاصة فيما يتعلق بتقدير مضاعف الإنفاق الحكومي. ويستند هذا النهج إلى فكرة رئيسية مفادها أن الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي لا تظهر دفعة واحدة، بل تتوزع على عدة فترات زمنية، الأمر الذي يستدعي تحليل الأثر على مدى زمني ممتد وليس فقط في السنة الأولى للإنفاق.

كما أن هذا المنهج يتفادى بعض أوجه القصور الموجودة في الأساليب التقليدية مثل نماذج الانحدار البسيط أو التقديرات النقطية لمضاعف الإنفاق، ويقدم بديلاً مرناً وأكثر واقعية خصوصاً في تحليل فترات الأزمات المالية أو حالات التحفيز الاقتصادي¹.

يتأسس نهج الدلو على افتراض أن تأثيرات الإنفاق الحكومي ليست آنية ولا ثابتة بمرور الوقت. بمعنى آخر، عندما تتخذ الحكومة قراراً بزيادة الإنفاق العام، فإن الناتج المحلي لا يستجيب فوراً بكامل طاقته، بل تبدأ الاستجابة تدريجياً، حيث يعتمد التفاعل الاقتصادي على عوامل متعددة مثل:

- مدى سرعة تنفيذ المشاريع الحكومية.
- قدرة الاقتصاد على استيعاب الطلب الإضافي.
- الاستجابة التراكمية للمستهلكين والقطاع الخاص.
- المعوقات المؤسسية والتنظيمية.

كما أن نهج الدلو يُعنى بتقسيم الفترة الزمنية التالية لحدوث "صدمة إنفاق" إلى دلاء زمنية – buckets غالباً ما تكون سنوية – فهو فترة زمنية محددة – يتم خلالها تجميع التأثير التراكمي لصدمة مالية حيث يتم قياس متوسط أثر كل "دلو" زمني على الناتج المحلي. وعادةً ما يتم تحليل هذه على مدار خمس سنوات متتالية لتقدير حجم المضاعف في كل سنة من السنوات التالية لتطبيق السياسة المالية².

ويوضح الجدول رقم (١) الخصائص الهيكلية لتطبيق منهج الدلو. وتجدر الإشارة إلى أن نهج "الدلو (Bucket Approach)" يوفر تقديرات لمضاعف الإنفاق في السنة الأولى. ووفقاً

¹ Deskar-Škrbić, M., & Šimović, H. (2015). *The effectiveness of fiscal spending in the new EU member states during the crisis*. Economic Research-Ekonomska Istraživanja, 28(1), 707–724.

² Ilzetzki, E., Mendoza, E. G., & Végh, C. A. (2013). *How big (small?) are fiscal multipliers?* Journal of Monetary Economics, 60(2), 239–254

للأدبيات التجريبية، يتلاشى المضاعف تدريجيًا ليصل إلى الصفر على مدى خمس سنوات، لكنه يسجل قيمة أعلى بنسبة تتراوح بين 10% إلى 30% في السنة الثانية مقارنة بالسنة الأولى¹.

جدول رقم (١)

الخصائص الهيكلية وعامل الوقت للمضاعف المالي		
العامل	التأثير على المضاعف المالي	المعيار المستخدم للتقييم
درجة انفتاح التجارة	المضاعف يكون مرتفعًا في الدول ذات الميل المنخفض للاستيراد، حيث يكون تسرب الطلب عبر الواردات منخفضًا.	الاقتصاد يُعتبر مغلقًا إذا كانت نسبة الواردات إلى الطلب المحلي أقل من 30٪ في المتوسط خلال آخر خمس سنوات.
جمود سوق العمل	المضاعف يكون مرتفعًا في الدول ذات أسواق العمل الجامدة، حيث يؤدي انخفاض مرونة الأجور إلى زيادة استجابة الناتج للصدمات الطلبية.	الجمود يكون مرتفعًا إذا كانت هناك نقابات عمالية قوية أو إذا كان سوق العمل يخضع لتنظيم صارم.
المثبتات التلقائية	المضاعف يكون أقل في الدول التي تمتلك مثبتات تلقائية كبيرة، لأنها تقلل من تأثير الصدمة المالية الأولية على الناتج.	المثبتات التلقائية تُعتبر صغيرة إذا كانت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي أقل من 40٪.
نظام سعر الصرف	المضاعف يكون أقل في الدول ذات سعر الصرف المرن، لأن تقلبات سعر الصرف يمكن أن تعوض تأثير الصدمة المالية على الناتج المحلي الإجمالي.	الدول تُصنف بقيمة 1 إذا لم يكن لديها عملة قانونية محددة، أو لديها مجلس نقدي، أو نظام تثبيت رسمي، أو ترتيب مستقر، أو زحف موجه أو شبه زاحف، أو إذا كانت ضمن منطقة عملة موحدة.
مستوى الدين العام	المضاعف يكون أقل في الدول ذات الدين العام المرتفع، حيث تؤثر الحوافز المالية سلبيًا على المصدقية وتزيد من علاوة مخاطر أسعار الفائدة.	يعتبر مستوى الدين آمنًا إذا كان الدين العام الإجمالي أقل من 100٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة، وأقل من 40٪ في الدول الناشئة.

¹ Batini, N., Eyraud, L., Forni, L., & Weber, A. (2014). Fiscal multipliers: Size, determinants, and use in macroeconomic projections (IMF Technical Notes and Manuals, No. 14/04). Washington, DC: International Monetary Fund.

العوامل الظرفية (المؤقتة)	
العامل	التأثير على المضاعف المالي
دورة الأعمال	يكون المضاعف أكبر خلال فترات الركود مقارنة بفترات التوسع.
السياسة النقدية	السياسة النقدية التوسعية تقلل من التأثير الانكماشى للسياسة المالية على الطلب.

تطبيق نهج الدلو على مصر:

من خلال الاعتماد على الخصائص السابق ذكرها في الجدول رقم (١) وبالاعتماد على البيانات التي تمثلها من البنك الدولي يتضح أنه:

- ١- الاقتصاد المصري صغير ولا يعتبر اقتصاد مغلقا نسبيا.
- ٢- جمود سوق العمل وفقاً لدراسة Selwaness و Zaki (2015)، فإن درجة جمود سوق العمل في مصر تُقدّر بحوالي ١,٥ بناءً على مؤشر جمود سوق العمل الصادر عن البنك الدولي. يتراوح هذا المؤشر من ٠ إلى ٣، حيث تشير القيم الأعلى إلى سوق عمل أكثر تقييداً، يُعتبر سوق العمل في مصر سوقاً جامداً بشكل معتدل. كما أن القوانين العمالية تُشكل عقبة أمام خلق فرص العمل وتطوير ريادة الأعمال^١.
- ٣- حجم المثبتات التلقائية: يُعتبر إجمالي الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً على قوة المثبتات التلقائية. وفقاً لبيانات البنك المركزي المصري (١٧/٢٠١٦ - ٢٠٢٢/٢٠٢١)، بلغت النسب ٠,٣٠ و ٠,٢٨، على التوالي، المثبتات التلقائية صغيرة الحجم.
- ٤- نظام سعر الصرف تكون السياسة المالية أكثر فاعلية في ظل نظام سعر الصرف الثابت. ومع ذلك، كان النظام السائد في مصر منذ عام ٢٠٠٥ هو نظام التعويم المدار مما قد يؤدي هذا إلى تقليل فعالية السياسة المالية.
- ٥- مستوى الدين العام، في عام ٢٠٢٢، بلغت نسبة الدين المحلي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر حوالي ٨٢,٩٠٪، Trading Economics وهو مستوى مرتفع مقارنة بالمستوى الآمن.

¹ Selwaness, I. & Zaki, C. (2015). On the Interaction between Trade Reforms and Labor Market Regulation: Evidence from the MENA Countries' Labor Markets. Economic Research Forum (ERF) working paper No. 970

(ERF) working paper No. 970

² <https://ar.tradingeconomics.com/egypt/government-debt-to-gdp>

تقدير المضاعف المالي في مصر وفق نهج "الدلو"

بالاستناد إلى المعايير السابقة، يتم تعيين قيمة ١ للعوامل التي تشير إلى مضاعف مالي مرتفع، وقيمة ٠ للعوامل التي تشير إلى مضاعف مالي منخفض. وفقاً لـ Batini et al. (2014b) الذين طوروا هذه الطريقة:

إذا كان المجموع الكلي = ٠ → مضاعف منخفض جداً (أقل من ٠,٣)

إذا كان = ١ أو ٢ → مضاعف منخفض (بين ٠,٣ و ٠,٦ تقريباً)

إذا كان = ٣ أو ٤ → مضاعف متوسط (٠,٦ إلى ١)

إذا كان = ٥ → مضاعف مرتفع (>1)

الجدول (٢): تطبيق نهج "الدلو" في مصر

التقييم	العوامل الهيكلية
٠	الانفتاح التجاري
١	جمود سوق العمل
١	صغر حجم أدوات التثبيت التلقائي
٠	نظام سعر الصرف
٠	مستوى الدين العام
٢	اجمالي النقاط

النتيجة: يشير مجموع النقاط (٢) إلى أن المضاعفات المالية في مصر منخفضة. ومع ذلك، يجب مراعاة العوامل الظرفية عند تعديل المضاعف المالي بالزيادة أو النقصان.

التعليق على النتائج:

ظهرت نتائج تطبيق منهج "الدلو" أن الاقتصاد المصري يعاني من قيود هيكلية تحد من فاعلية السياسة المالية في تحفيز النشاط الاقتصادي. وفقاً للخصائص الخمس الأساسية المعتمدة في المنهج، حصلت مصر على تقييم إجمالي قدره (٥/٢)، ما يُصنفها ضمن الدول ذات المضاعف المالي المنخفض. وتشير الأدبيات إلى أن هذه الفئة ترتبط بمضاعف إنفاق يتراوح بين ٠,٣ إلى ٠,٦، وهو ما يعني أن كل جنيه إضافي من الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة أقل من جنيه واحد في الناتج المحلي.

حصلت مصر على تقييم إيجابي في عاملين فقط هما: جمود سوق العمل وصغر حجم أدوات التثبيت التلقائي، مما يعني أن الأثر التوسعي للإنفاق الحكومي يمكن أن يكون محسوسًا نسبيًا في المدى القصير، خاصة إذا تم توجيه الإنفاق نحو الأنشطة ذات الكثافة العمالية المرتفعة.

في المقابل، جاءت النتائج سلبية في ثلاث خصائص مهمة هي: الانفتاح التجاري العالي) الذي يؤدي إلى تسرب الطلب عبر الواردات)، نظام سعر الصرف المرن) الذي قد يُضعف فاعلية السياسة المالية نتيجة تقلبات العملة)، وارتفاع مستوى الدين العام) الذي يحد من الحيز المالي ويؤثر سلبًا على مصداقية السياسة المالية.

تُظهر هذه النتائج أن هيكل الاقتصاد المصري يُقيد الاستجابة الكلية للطلب عند استخدام السياسة المالية التوسعية، خصوصًا إذا لم تكن مصحوبة بإصلاحات مؤسسية وهيكلية موازية. فالعوامل الثلاثة السلبية المذكورة تمثل عوائق جوهرية أمام رفع فعالية الإنفاق العام، وتدفع في اتجاه تسرب أو تآكل جزء من الأثر المتوقع قبل أن ينعكس على النشاط الحقيقي.

المراجع:

المراجع العربية:

١. ابدجمان، مايكل. **الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة**. ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور. كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك سعود. الرياض: دار المريخ للنشر.
٢. الأعسر، خديجة محمد. (2016). **اقتصاديات المالية العامة**. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. كتاب غير منشور.
٣. بن قدور، علي. (2014). **الاقتصاد الكلي**. جامعة سعيدة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
٤. بومدين، حسن. (2021). **مقياس الاقتصاد الكلي**. جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية.
٥. جلام، كريمة. (2021). **محاضرات مقياس الاقتصاد الكلي**. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
٦. حماشي، زين الدين. (2023). **مطبوعة في الاقتصاد الكلي**. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.
٧. ساكر، محمد العربي. (2006). **محاضرات في الاقتصاد الكلي**. القاهرة: دار الفجر.
٨. الشرفاوي، معاذ، قبالان، حسين. (2021). **الاقتصاد الكلي**. الجامعة السورية الافتراضية.

٩. صخري، عمر. (2008). **التحليل الاقتصادي الكلي** (الطبعة السادسة). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
١٠. طالب، سومية شهيناز. (2017). **الاقتصاد الكلي**. جامعة الجيلالي الياصب، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
١١. طيبي، حمزة. (2017). **تحليل الاقتصاد الكلي**. جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
١٢. وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (سنوات مختلفة). **تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي**.

المراجع الأجنبية:

13. Batini, N., Eyraud, L., Forni, L., & Weber, A. (2014). **Fiscal multipliers: Size, determinants, and use in macroeconomic projections** (IMF Technical Notes and Manuals, No. 14/04). Washington, DC: International Monetary Fund.
14. International Monetary Fund. (2021). **Aggregate and Sectoral Effects with an Application to Slovenia** (IMF Working Paper 2021/118). Washington, DC: IMF.
15. International Monetary Fund. (2020). **A Simple Macrofiscal Model for Policy Analysis: An Application to Cambodia** (IMF Working Paper 2020/202). Washington, DC: IMF.
16. International Monetary Fund. (2018). **Empirical Estimation of Fiscal Multipliers in MENA Oil-Exporting Countries with an Application to Algeria** (IMF Working Paper 2018/124). Washington, DC: IMF.
17. Saher. (2024). **Measuring Fiscal Multipliers in Egypt: Applying the Bucket and SVAR Approaches**. American Journal of Accounting, 44(4).
18. Dornbusch, F. S. (1989). **Macroeconomics**. New York: McGraw-Hill.
19. Chinn, M. (2013). **The New Palgrave Dictionary of Economics**. Palgrave Macmillan.

20. Spilimbergo, A., Symansky, S., Blanchard, O., & Cottarelli, C. (2009). **Fiscal Multipliers**. Washington, DC: International Monetary Fund.
21. Dwivedi, D. N. (2005). *Macroeconomics: Theory and Policy* (2nd ed.). India: Tata McGraw-Hill.
22. Case, K. E., Fair, R. C., & Oster, S. M. (2017). *Principles of Macroeconomics* (12th ed.). Pearson.
23. Samuelson, P. A., & Nordhaus, W. D. (2010). *Economics* (19th ed.). McGraw-Hill Education.
24. Ilzetzki, E., Mendoza, E. G., & Végh, C. A. (2013). How big (small?) are fiscal multipliers? *Journal of Monetary Economics*, 60(2), 239–254.
25. Deskar-Škrbić, M., & Šimović, H. (2015). The effectiveness of fiscal spending in the new EU member states during the crisis. *Economic Research-Ekonomska Istraživanja*, 28(1), 1000–1014.
26. Autres, J.-J. Q. (2006). *Macroéconomie: Cours, Méthodes, Exercices Corrigés* (2nd ed.). Bréal.
27. Mankiw, G. N., & Taylor, M. (2006). *Economics*. England: Thomson Learning.
28. Ackley, G. (1961). *Macroeconomics Theory*. New York: Macmillan.
29. Selwaness, I., & Zaki, C. (2015). On the interaction between trade reforms and labor market regulation: Evidence from the MENA countries' labor markets. *Economic Research Forum* (ERF Working Paper No. 970).
30. Trading Economics. (n.d.). Egypt Government Debt to GDP. Retrieved from: <https://ar.tradingeconomics.com/egypt/government-debt-to-gdp>